الأمم المتحدة S/PV.9821

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9821

الخميس، 19 كانون الأول/ديسمبر 2024، الساعة 09/30

نيويورك

الرئيس	السيد بلينكن	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيدة سومرفيلد روزيرو
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيد غوربر
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغس – بيركيت
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيدة دلوفو
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

الذكاء الاصطناعي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-41019 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 9/35.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الذكاء الاصطناعي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والوزراء وغيرهم من الممثلين رفيعي المستوى الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. ويؤكد حضورهم اليوم أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيد يان لوكون، كبير علماء الذكاء الاصطناعي في شركة ميتا (Meta)، وأستاذ علوم الحاسوب وعلوم البيانات والعلوم العصبية والهندسة الكهربائية والحاسوبية في جامعة نيويورك، جاكوب ت. شوارتز؛ والسيدة في – في لي، أستاذة كرسي سيكويا في قسم علوم الحاسوب في جامعة ستانفورد، والمديرة المشاركة لمعهد الذكاء الاصطناعي المتمحور حول الإنسان التابع للجامعة وعضو المجلس الاستشاري العلمي للأمين العام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الولايات المتحدة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة بشأن الذكاء الاصطناعي وصون السلم والأمن الدوليين.

قدمت إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الذكاء الاصطناعي في تموز/يوليه 2023 (انظر S/PV.9381). وكما قلت في ذلك الحين، يجب على أولئك الذين يشعرون بأن التكنولوجيا تتحرك بسرعة كبيرة أن يفهموا حقيقة بسيطة: لن تتحرك التكنولوجيا في المستقبل ببطء كما تتحرك اليوم.

وفي الفترة القصيرة التي تلت ذلك، تقدم الذكاء الاصطناعي بسرعة فائقة. وأصبحت نماذج الذكاء الاصطناعي اليوم، مدعومة باستثمارات بلغت مستويات قياسية، أكثر قوة وتنوعاً وسهولة في الاستخدام، حيث لا تقتصر على دمج اللغة والصورة والصوت والفيديو فحسب بل تعمل أيضاً على أتمتة القرارات. الذكاء الاصطناعي لا يعيد تشكيل عالمنا فحسب؛ إنه يُحدث ثورة فيه. فالمهام التي كانت تتطلب سنوات من الخبرة البشرية يتم إنجازها الآن في لمح البصر.

ولكن المخاطر كبيرة بنفس القدر. إن هذا النمو السريع يفوق قدرتنا على إدارته – مما يثير تساؤلات جوهرية بشأن المساءلة والمساواة والسلامة والأمن، وبشأن دور الإنسان في عملية صنع القرار. فالذكاء الاصطناعي من دون إشراف بشري من شأنه أن يترك العالم أعمى بشكل خطير ومتهور وخاصة في السلام والأمن العالميين.

تُحدِث أدوات الذكاء الاصطناعي بالفعل تغييرا إيجابياً في البلدان التي تعاني من النزاعات وانعدام الأمن – تحديد انعدام الأمن الغذائي، والتنبؤ بحالات النزوح الناجمة عن أحداث الطقس المتطرفة وتغير المناخ، واكتشاف الألغام الأرضية وإزالتها. وقريباً، يمكن للذكاء الاصطناعي اكتشاف أنماط الاضطرابات قبل اندلاع العنف.

لكن الذكاء الاصطناعي دخل أيضاً ساحة المعركة بطرق أكثر إثارة للقلق. إذ أصبحت النزاعات مؤخرا ساحة اختبار لتطبيقات الذكاء الاصطناعي العسكرية. إن توسع الذكاء الاصطناعي في أنظمة الأمن يثير مخاوف جوهرية بشأن حقوق الإنسان والكرامة وسيادة القانون – من المراقبة الذاتية للحدود إلى التنبؤ بوقوع الجرائم وغير ذلك.

لقد حذرتُ منذ فترة طويلة من العواقب غير المتوقعة للأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي – فكل تقدم يخلق نقاط ضعف جديدة تفوق التصور. إذ يخلق سباق تسلح الذكاء الاصطناعي أرضاً خصبة لسوء الفهم وسوء التقدير والأخطاء. يمكن للهجمات السيبرانية المدعومة بالذكاء الاصطناعي أن تشل البنية التحتية الحيوية لبلد ما وتشل الخدمات الأساسية. والأهم من ذلك هو أن الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى تآكل المبدأ الأساسي المتمثل في التحكم البشري في استخدام القوة. من التقييمات القائمة على المعلومات الاستخباراتية إلى اختيار الأهداف، تفيد التقارير أن الخوارزميات قد استُخدمت بالفعل في اتخاذ

قرارات مصيرية. يؤدي تلاقي الذكاء الاصطناعي مع التقنيات الأخرى إلى تضخيم هذه المخاطر بشكل كبير. إن دمج الذكاء الاصطناعي مع الأسلحة النووية ينذر بخطر مقلق جدا، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب وخيمة. يجب أن نتجنب ذلك بأي ثمن. واستشرافا للمستقبل، يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي الكمي أن تخترق أقوى الدفاعات وتعيد كتابة قواعد الأمن الرقمي بين عشية وضحاها. لنكن واضحين: يجب ألا يُترك مصير البشرية أبدا في يد الصندوق الأسود للخوارزميات. يجب على البشر أن يحتفظوا دائما بالتحكم بوظائف صنع القرار، مسترشدين بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والمبادئ الأخلاقية. فيد الإنسان هي التي أوجدت الذكاء الاصطناعي – وهي التي يجب أن توجهه نحو الأمام.

بالإضافة إلى أنظمة الأسلحة، يجب علينا أيضا أن نتصدى للمخاطر الأخرى التي يشكلها الذكاء الاصطناعي على السلام والأمن. يخلق الذكاء الاصطناعي محتوى واقعيا جدا يمكن أن ينتشر على الفور عبر المنصات عبر الإنترنت، متلاعبا بالرأي العام، ومهددا سلامة المعلومات، وجاعلا الحقيقة غير قابلة للتمييز عن الأكاذيب الصريحة. وقد تؤدي عمليات التزييف العميق إلى إحداث أزمات دبلوماسية، وإثارة الاضطرابات، وتقويض أسس المجتمعات. كما تشكل البصمة البيئية للذكاء الاصطناعي مخاطر أمنية واضحة. إذ يؤدي الاستهلاك الهائل للطاقة والمياه في مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى التهافت على المعادن الحيوية، إلى خلق منافسة خطيرة على الموارد والتوترات الجيوسياسية.

وتتطلب التحديات العالمية غير المسبوقة تعاوناً عالمياً غير مسبوق. وفي تموز/يوليه 2023، رحبتُ بدعوات بعض الدول الأعضاء إلى إنشاء كيان جديد تابع للأمم المتحدة لدعم الجهود الجماعية لحوكمة الذكاء الاصطناعي وإنشاء وإدارة أطر وآليات متفق عليها دوليا للرصد والحوكمة. ومنذ ذلك الحين، دفعت سلسلة من المبادرات إلى إجراء مناقشات رفيعة المستوى حول الآثار المترتبة على السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك التطبيقات المسؤولة للذكاء الاصطناعي في المجال العسكري. وقد صدرت إعلانات بشأن الذكاء الاصطناعي عن الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية والمنظمات الدولية. وسعت الأمم المتحدة إلى بذل جهود للحد من التجزؤ في حوكمة الذكاء الاصطناعي والمساعدة في جمع تلك المبادرات المنفصلة نحو إطار عمل مشترك. وقد اعتمدت الجمعية العامة القرارين 265/78 و 311/78 بشأن الذكاء الاصطناعي هذا العام، مما يعزز التعاون العالمي وبناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة الأولى مؤخرا بمشروع قرار يركز على الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، وستنظر فيه الجمعية العامة في الأيام المقبلة.

استنادا إلى مشاورات عالمية واسعة النطاق، وضعت هيئتي الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بالذكاء الاصطناعي في وقت قياسي مخططا لمعالجة المخاطر الجسيمة والفرص التي يتيحها الذكاء الاصطناعي للبشرية. وقد أرسى عملهم الأساس لإطار عمل يربط بين المبادرات القائمة ويكفل أن كل دولة يمكنها المساعدة في تشكيل مستقبلنا الرقمي. يحول التعاهد الرقمي العالمي (القرار 1/79، المرفق الأول)، الذي اعتمده القادة في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، هذه الرؤية المشتركة إلى عمل ويمثل أول إطار عمل معتمد عالميا بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي. وتلتزم بإنشاء فريق علمي دولي مستقل معني بالذكاء الاصطناعي وبدء حوار عالمي حول حوكمة الذكاء الاصطناعي داخل الأمم المتحدة، مما يعطي كل دولة مقعداً على طاولة الحوار. ويطلب التعاهد خيارات للتمويل الابتكاري لبناء قدرات الذكاء الاصطناعي حيثما تشتد الحاجة إليها، مما يكفل حصول البلدان النامية على دعمنا الكامل. إن عالما يتسم بأصحاب الذكاء الاصطناعي ومن لا يملكونه سيكون عالما من عدم الاستقرار المستمر. يجب علينا ألا نسمح أبدا للذكاء الاصطناعي أن يكون تجسيدا لتعزيز عدم المساواة. لن نتمكن من بناء عالم تخدم فيه التكنولوجيا جميع البشر إلا من خلال منع ظهور مجالات مجزأة للذكاء الاصطناعي.

(تكلم بالفرنسية)

ستكون خطواتنا التالية حاسمة والخيارات التي نتخذها الآن ستحدد مستقبلنا. فكل لحظة تأخير في إنشاء حواجز حماية دولية تزيد من المخاطر علينا جميعا. أحث الدول الأعضاء على التحرك سريعاً في إنشاء الفريق العلمي الدولي المستقل المعني بالذكاء الاصطناعي وإطلاق الحوار العالمي بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي داخل الأمم المتحدة.

أكرر أيضا دعوتي لحظر الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. يجب علينا فرض حظر وقيود جديدة على منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل بحلول عام 2026. ولا يجوز لأي دولة تصميم أو تطوير أو نشر أو استخدام التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي في النزاعات المسلحة التي تنتهك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. يتضمن ذلك الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في اختيار الأهداف أو التعامل معها بشكل مستقل.

يجب على أعضاء مجلس الأمن أن يكونوا قدوة يُحتذى بها وأن يضمنوا ألا يؤدي التنافس على التكنولوجيات الناشئة إلى زعزعة السلم والأمن الدوليين. أحث جميع الأعضاء على توحيد جهودهم لبناء مستقبل آمن ومأمون وشامل للجميع عندما يتعلق الأمر بالذكاء الاصطناعي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكون.

السيد لوكون (*تكلم بالإنكليزية*): سيغير الذكاء الاصطناعي العالم بشكل جذري في السنوات والعقود القادمة. ببساطة، سيعمل الذكاء الاصطناعي على تعزيز الذكاء البشري. إذ يعكف الذكاء الاصطناعي على تسريع التقدم في العلوم والطب. ويعمل الذكاء الاصطناعي على تيسير الحصول على المعلومات والمعرفة. ويجعل الذكاء الاصطناعي المزيد من الأشخاص أكثر اطلاعاً وإبداعاً وإنتاجية. سيصبح الذكاء الاصطناعي منتشراً في العقد القادم. وسيتمكن الجميع من الوصول إلى فريق افتراضي مؤلف من مساعدين افتراضيين معتمدين على الذكاء الاصطناعي في جميع الأوقات. سوف يساعدوننا في حياتنا اليومية مثل طاقم من المساعدين البشريين. سنتفاعل معهم من خلال الأجهزة القابلة للارتداء مثل النظارات الذكية والهواتف الذكية. ستوفر سهولة الحصول على المعرفة بكل لغة في العالم. سيزيد الذكاء الاصطناعي من الإنتاجية والإبداع البشري. وسيساعد ذلك البلدان التي تعاني من شيخوخة السكان وتناقصهم. سيؤدي ذلك إلى تعزيز التقدم العلمي والتكنولوجي. سيساعدنا ذلك على حل بعض أكبر المشاكل التي تواجه البشرية، مثل تغير المناخ وعلاج السرطان والأمراض المتوطنة أو المزمنة.

ستشكل أنظمة الذكاء الاصطناعي في نهاية المطاف مستودعا لجميع المعارف البشرية. يتم إنتاج أنظمة الذكاء الاصطناعي على مرحلتين. المرحلة الأولى هي تدريب نموذج تأسيسي والمرحلة الثانية هي صقله لتطبيق معين. يجب أن يتم تدريب النماذج التأسيسية على جميع المواد الثقافية في العالم بجميع اللغات إذا أردنا أن تكون متاحة ومفيدة للجميع في جميع أنحاء العالم. وبما أن جميع نظمنا الغذائية الرقمية ستصبح في نهاية المطاف بوساطة أنظمة الذكاء الاصطناعي، يجب أن تكون الأنظمة المصقولة بدقة متعددة ومتنوعة لتمثل جميع الثقافات ومنظومات القيم حول العالم.

وهناك شرطان ضروريان لحدوث ذلك. أولاً، يجب أن تكون النماذج الأساسية مجانية ومفتوحة المصدر، وثانياً، يجب أن يتم التدريب بطريقة تعاونية وموزعة في مراكز بيانات متعددة حول العالم. ويجب على الحكومات والقطاع الخاص العمل معا لكفالة وجود هذه الشبكة العالمية من البنية التحتية لدعم تطوير الذكاء الاصطناعي، وتمكين الناس في جميع أنحاء العالم من المشاركة في إنشاء مورد مشترك.

إن مستقبل الذكاء الاصطناعي هو حتماً مستقبل تهيمن فيه النماذج الأساسية المجانية والمفتوحة المصدر. يُظهر التاريخ أن منصات البرمجيات الأساسية دائماً ما تكون مفتوحة المصدر في نهاية الأمر. على سبيل المثال، البرمجيات الأساسية الخاصة بالإنترنت وشبكات الاتصالات المتنقلة مفتوحة المصدر بالكامل. من الواضح أنه من غير المقبول بالنسبة للعديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم أن تتحكم مجموعة صغيرة من الشركات في نظم استهلاك مواطنيها للمحتوى الرقمي. وقد أدت شركة ميتا (Meta) دورا رائدا في إنتاج وتوزيع نماذج أساسية مجانية ومفتوحة المصدر مثل عائلة النماذج اللغوية الكبيرة

التي أصدرتها شركة ميتا للذكاء الاصطناعي (Meta AI). لقد مكّنت النماذج اللغوية الكبيرة من ظهور صناعة كاملة معتمدة على الذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء العالم وتم تنزيلها 650 مليون مرة منذ منتصف عام 2023. وقد تم نشر ما مجموعه 000 85 نموذج مفتوح مستمد من النماذج اللغوية الكبيرة في جميع أنحاء العالم – وجميعها مفتوحة المصدر. يقوم عدد يتزايد بسرعة من الشركات الكبيرة والصغيرة، بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الربحية وما إلى ذلك، ببناء منتجات وخدمات مخصصة بصقل النماذج اللغوية الكبيرة الأساسية. تشمل التطبيقات قطاعات مثل الزراعة وإنتاج الغذاء والتعليم والرعاية الصحية والتصنيع والحفاظ على البيئة. لقد لاحظنا تسارعاً في التقدم بفضل طابع المصادر المفتوحة للنماذج اللغوية الكبيرة والنماذج الأخرى المماثلة، من خلال مساهمات المختبرات الأكاديمية والمطورين المستقلين والشركات الناشئة والشركات الكبيرة.

هناك أيضاً تساؤل كبير بشأن السلامة. بطبيعة الحال يجب أن يتم نشر تطبيقات الذكاء الاصطناعي بأمان. يجب أن تخضع النماذج الأساسية لاختبارات صارمة وفحص شامل يجريه فريق خبراء القرصنة والاختراق. ولكن تاريخيا، كانت المنصات مفتوحة المصدر أكثر أمانا من منصات الملكية الخاصة، ومن الواضح أن التوقعات بشأن سيل المعلومات المضللة الناتجة عن الذكاء الاصطناعي بسبب توافر أنظمة الذكاء الاصطناعي مبالغ فيها. إذ لا يوجد أي دليل على أن الأشكال الحالية للذكاء الاصطناعي تمثل أي خطر وجودي أو حتى تهديدا أكبر بكثير من التقنيات التقليدية مثل محركات البحث والكتب المدرسية. تركز تقنية الذكاء الاصطناعي الحالية بشكل كبير على النصوص واللغة بدلاً من التركيز على العالم الحقيقي. وهذا يحد من إمكانية تطبيقها في الوقت الحالي. فأنظمة الذكاء الاصطناعي الحالية لا تفهم العالم الحقيقي، ولا تمتلك ذاكرة ثابتة ولا يمكنها التفكير أو التخطيط بشكل واقعي. ولا يمكنها تعلم مهارات جديدة بنفس سرعة وكفاءة البشر أو حتى الحيوانات.

لكن الذكاء الاصطناعي سيحرز تقدما كبيرا خلال العقد المقبل. ليس هناك شك في أنه في مرحلة ما في المستقبل، ستضاهي أنظمة الذكاء الاصطناعي القدرات الفكرية البشرية وتتفوق عليها. ستكون مختلفة تماماً عن أنظمة الذكاء الاصطناعي الحالية. ستكون قادرة على فهم العالم المادي، بالإضافة إلى القدرة على التذكر والتفكير المنطقي والتخطيط. وقد يكون لديها مستوى معين من المنطق السليم. وهذا لن يحدث في المستقبل القريب. من المحتمل أنه خلال العقد أو العقدين القادمين، ستقوم أنظمة الذكاء الخارق بتنفيذ ما نطلبه وستظل تحت سيطرتنا. وستقوم بإنجاز المهام التي نكلفها بها، مع مراعاة إجراءات الأمان. وسترسم إجراءات الأمان ملامح سلوكها، على غرار الطريقة التي تشكل بها القوانين المصونة السلوك الإنساني.

يُقال في كثير من الأحيان أن الذكاء الاصطناعي يمكّن الثورة الصناعية القادمة. أعتقد أن تأثير الذكاء الاصطناعي على المجتمع قد يكون أقرب إلى اختراع المطبعة ونشر المعرفة على نطاق واسع من خلال المواد المطبوعة. قد لا يجلب الذكاء الاصطناعي، بتعزيزه الذكاء البشري، ثورة صناعية جديدة فحسب، بل قد يجلب نهضة جديدة – فترة جديدة من التنوير للبشرية. وبهذه الطريقة، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم في صون السلام والأمن الدوليين – وهي المهمة الحيوية لمجلس الأمن – من خلال تعزيز نشر المعرفة ودعم النمو الاقتصادي العالمي. وكما هو الحال بالنسبة للإنترنت، ينبغي أن يركز التعاون الدولي على مبادرتين. الأولى يجب أن تهدف إلى جمع المواد الثقافية، وتوفير حواسيب فائقة تركز على الذكاء الاصطناعي في مناطق متعددة حول العالم، وإنشاء طريقة عمل لتدريب موزع على نموذج أساسي عالمي مجاني ومفتوح. أما المبادرة الثانية فينبغي أن توحّد المشهد التنظيمي بحيث لا يتم إعاقة تطوير ونشر النموذج الأساسي مفتوح المصدر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لوكون على إحاطته المتعمقة جدا.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة لي.

السيدة لي (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، معالي الوزير بلينكن على دعوتكم لي هنا اليوم. إنه لشرف حقا. كما أشكر الأمين العام غوتيريش والسيد لوكون على ملاحظاتهما.

لقد أمضيتُ حياتي المهنية بأكملها في مجال الذكاء الاصطناعي، حيث كرستُ أكثر من 25 عاماً في دراسة هذه التكنولوجيا التحويلية وتطويرها وفهمها. هناك شيء واحد واضح. لم يسبق لنا قط أن شهدنا مثل هذا التقاطع الاستثنائي بين الإمكانيات العلمية والمسؤولية العالمية الملحة. مجال خبرتي في الذكاء الاصطناعي هو الرؤية الحاسوبية والتعلم العميق والتشغيل الآلي والذكاء الاصطناعي خدمة للرعاية الصحية. في الآونة الأخيرة، ركزت على تقنية جديدة تسمى الذكاء المكاني المُدرك في عصر الذكاء الاصطناعي التوليدي – أي كيفية إدراك أنظمة الذكاء الاصطناعي للعوالم الافتراضية والمادية ثلاثية الأبعاد والتفاعل معها. وقد سلط هذا العمل الضوء على المزيد من الوعود التي تبشر بها هذه التكنولوجيا، مما أوصلنا إلى بعض من أكثر حدود الابتكار إثارة – على سبيل المثال، الروبوتات التي يمكنها التنقل في مناطق الكوارث لإنقاذ الأرواح، وأنظمة الزراعة الدقيقة التي يمكنها معالجة انعدام الأمن الغذائي، وأدوات التصوير الطبي المتقدمة التي يمكنها تحسين نتائج الرعاية الصحية. تبرز هذه التطورات الإمكانات المذهلة لهذه التكنولوجيا لمساعدة الناس على دفع الاكتشافات العلمية وتحسين عالمنا.

ومع ذلك، يجب علينا أيضا أن نبقى يقظين. فنفس القدرات التي تحمل مثل هذه الوعود يمكن أن يُساء استخدامها. تكمن هذه الازدواجية – القدرة على المساعدة بشكل كبير أو إلحاق الضرر الجسيم – في صميم تأثير الذكاء الاصطناعي على السلام والأمن. وهذا هو السبب في أن قيادة القطاع العام ونهج الذكاء الاصطناعي الذي محوره الإنسان أمر بالغ الأهمية. أريد أن أتناول اليوم الكيفية التي يمكننا بها – الحكومات والباحثون والمواطنون العالميون – كفالة أن يخدم الذكاء الاصطناعي البشرية بدلاً من تقويضها.

أولاً، يعتبر توفير بيئة حيوية ومتجددة للذكاء الاصطناعي أمرا ضروريا لكفالة وصول الفوائد التحويلية للذكاء الاصطناعي إلى الجميع. في الوقت الحالي، ونظراً للكم الهائل من الحوسبة والبيانات المطلوبة لتدريب هذه الأنظمة، يتركز معظم الابتكارات في مجال الذكاء الاصطناعي في أيدي عدد قليل جداً من الشركات الكبيرة جداً ودول مختارة. في حين أن هذا أحد المنظورات المطلوبة، يجب علينا توسيع نطاق الوصول إلى الذكاء الاصطناعي وفوائده. نحن بحاجة إلى قطاع عام للذكاء الاصطناعي مزود بموارد جيدة لكفالة توزيع فوائد الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع ومواءمتها مع المصالح العامة.

يجب على الحكومات اتخاذ خطوات جريئة لمعالجة هذه الفجوة. نحن بحاجة إلى ما نطلق عليه عقلية القفزات الكبرى الجبارة والطموحة جدا للذكاء الاصطناعي – أي الالتزام بالاستثمار في القطاع العام ذي الرؤية المستقبلية التي تتجاوز الإصلاحات التدريجية. لقد اتخذت الولايات المتحدة بالفعل خطوة مهمة من خلال برنامجها الوطني النموذجي لموارد أبحاث الذكاء الاصطناعي الذي يهدف إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على الوصول إلى موارد الحوسبة ومجموعات البيانات الحكومية. ولكن يجب توسيع نطاق هذا الجهد على الصعيد العالمي، خاصة لكفالة عدم تخلف أي بلد عن الركب. أحث الحكومات على النظر إلى الذكاء الاصطناعي ليس فقط كتكنولوجيا يجب تنظيمها، بل كأصل استراتيجي يجب الاستثمار فيه. وهذا يعني تمويل البحوث الأساسية ودعم التعليم وتطوير القوى العاملة وإنشاء منصات جامعة للتعاون العالمي. ولا يمكننا كفالة أن يجسد الذكاء الاصطناعي الاحتياجات والقيم المتنوعة للبشرية إلا بالاستثمار العام المستدام.

ثانيا، كان التعاون العالمي حجر الزاوية في مسيرتي المهنية، بدءا من أفرقة الأبحاث متعددة التخصصات إلى الشراكات فيما بين الدول. وهو أيضًا حجر الزاوية في الحوكمة الفعالة للذكاء الاصطناعي. لقد كان لي شرف العمل في المجلس الاستشاري العلمي للأمين العام، الذي يدرس كيف يمكن للتقدم العلمي والتكنولوجي أن يدعم الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأنني أقدر أيضا الاعتراف المتزايد بالحاجة إلى معايير السلامة العالمية التي تكفل تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي ونشرها بشكل مسؤول. ومع ذلك، علينا أن نفعل أكثر من ذلك. وأتصور إنشاء معهد بحوث متعدد الأطراف في مجال الذكاء الاصطناعي، أي شبكة من المراكز البحثية التي تجمع خبراء من مختلف التخصصات وتجمع الموارد من جميع أنحاء الدول. ومن شأن هذا المعهد أن يفعل أكثر من مجرد النهوض

بالابتكار التقني؛ فسوف يحدد معايير عالمية لتطوير ونشر الذكاء الاصطناعي المسؤول مترسخة في القيم الديمقراطية والالتزام بالسلام والأمن الدوليين.

إن التعاون العالمي يجب أن يعالج أيضا الفجوات الرقمية المستمرة التي تهدد بتهميش بعض مناطق العالم. ولا ينبغي أن تقتصر فوائد الذكاء الاصطناعي على الدول الغنية فقط. من مسؤوليتنا الجماعية أن نكفل إتاحة الوصول المنصف إلى أدوات الذكاء الاصطناعي والتدريب والبنية التحتية. وهذه ليست مجرد مسألة إنصاف – إنها مسألة استقرار عالمي.

وأخيراً، فإن الإمكانات التحويلية للذكاء الاصطناعي يقابلها تعقيدها، الأمر الذي يتطلب حوكمة دقيقة وقائمة على الأدلة. وستمهد السياسات القائمة على البحوث الدقيقة الطريق للابتكار والتقدم العالمي. وعلى الرغم من أننا حددنا مخاطر مثل التحيز الخوارزمي والمعلومات المضللة وإساءة استخدام المنظومات الذاتية التشغيل، إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين فهمه حول حجمها وتأثيرها. وتلك عقبات يمكننا التغلب عليها من خلال التعاون والإبداع. ومن الضروري وجود جدول أعمال بحثي عالمي لسد تلك الفجوات المعرفية وتوجيه الأنشطة المحددة الأهداف. إن ذلك الالتزام بالحوكمة القائمة على الأدلة يسد الفجوة بين المطورين وصانعي السياسات، مما يعزز بيئة لا يكون فيها الذكاء الاصطناعي آمنا ومنصفا فحسب، بل أيضا مصدرا للإلهام والتقدم.

وبصفتي باحثة ومعلمة وأم، غالبا ما أفكر في العالم الذي نصنعه للأجيال القادمة. يتطلب تحقيق إمكانات الذكاء الاصطناعي اليقظة والتعاون والالتزام المشترك بالكرامة الإنسانية والاستقرار العالمي. وأحث مجلس الأمن على العمل باستعجال ووحدة. ومن خلال تعزيز قيادة القطاع العام ودعم التعاون العالمي والنهوض بعملية صنع السياسات القائمة على الأدلة، يمكننا إطلاق العنان لإمكانات الذكاء الاصطناعي التحويلية مع حماية تطوره المسؤول.

وأشكر الوزير بلينكن والأمين العام غوتيريش على السماح لي بشرف التكلم أمام المجلس اليوم، وهو شرف حقاً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة لي على مشاطرتها مجلس الأمن رؤيتها وأفكارها، التي تحظى بتقدير عميق.

وأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية الولايات المتحدة.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى كل من مقدمي الإحاطتين، السيد لوكون والسيدة لي، على مشاطرتهما أفكارهما معنا اليوم.

كما سمعنا للتو وكما أعتقد أن الكثير منا يعرف، فإن الذكاء الاصطناعي ينطوي على منافع هائلة. ويستخدم العلماء الذكاء الاصطناعي لاكتشاف أدوية يمكنها مكافحة البكتيريا المقاومة للمضادات الحيوية. وتتنبأ نماذج الذكاء الاصطناعي بالكوارث الطبيعية بشكل أكثر دقة حتى تتمكن المجتمعات من الاستعداد بشكل أفضل. وتعمل هذه الأدوات على تحديد البنى البلورية الجديدة التي يمكن أن تساعدنا في بناء الجيل المقبل من بطاريات السيارات الكهربائية. وبهذه الطرق وغيرها الكثير، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسرع من تقدمنا في تحقيق ما يقرب من 80 في المائة من أهداف التنمية المستدامة.

وفي الوقت نفسه، وكما سمعنا أيضا، يمكن للذكاء الاصطناعي، إذا أسيء استخدامه، أن يشكل تهديدا كبيراً للسلام والأمن الدوليين اللذين كُلف المجلس بالدفاع عنهما وباستخدام الذكاء الاصطناعي، يمكن للقراصنة أن يجعلوا الهجمات الإلكترونية أكثر تدميراً وأصعب في تتبعها. وتستخدم الأنظمة القمعية المراقبة المدعومة بالذكاء الاصطناعي لاستهداف الصحفيين والمعارضين السياسيين، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار المجتمعات. وإذا كانت الخوارزميات مدمجة في منظومات الأسلحة وتعطلت، فقد تشعل نزاعا عن طريق الخطأ. ومن خلال وضع قواعد لمسار الذكاء الاصطناعي، يمكننا تقليل تلك المخاطر. ويمكننا تسخير الوعد غير العادي لتلك التكنولوجيا، ويمكننا أن نحقق الرؤية التي كرستها الأمم المتحدة في التعاهد الرقمي العالمي: مستقبل تكون فيه التكنولوجيا شاملة للجميع ومفتوحة ومستدامة ومنصفة وآمنة ومأمونة للناس في كل مكان.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، ظلت الولايات المتحدة تقود الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف المشتركة. وبصفتنا

موطناً لشركات التكنولوجيا الرائدة في العالم، تقع على عاتقنا مسؤولية التأثير في تطور الذكاء الاصطناعي. كما أننا ملتزمون بحشد استجابة جماعية. لقد تعاونا مع شركائنا في الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في البلدان عبر جميع أنحاء العالم لمعالجة مخاطر وفرص الذكاء الاصطناعي. أولاً، حصلت حكومتنا على التزامات من الشركات الأمريكية الرائدة بجعل أنظمة الذكاء الاصطناعي أكثر أمانا. وعلى سبيل المثال، فقد وافقت على إنشاء واستحداث أدوات مثل العلامات المائية التي تساعد المستخدمين على التعرف على المحتوى الذي تم إنشاؤه بالذكاء الاصطناعي. كما أنها ستعمل على تعزيز أمنها السيبراني لحماية نماذج الذكاء الاصطناعي من القراصنة.

وبقيادة اليابان، وسعت مجموعة الدول السبع تلك التعهدات إلى مدونة لقواعد السلوك لمطوري الذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء العالم. وتوصي بإجراء اختبارات لتحديد مخاطر السلامة، وإعطاء الأولوية للبحث في الأضرار المحتملة والإبلاغ علنا عن حدود الذكاء الاصطناعي من أجل زيادة المساءلة. وفي وقت سابق من هذا العام، قدمت الولايات المتحدة أول قرار قائم بذاته للجمعية العامة بشأن الذكاء الاصطناعي (القرار 265/78)، والذي اتخذ بتوافق الآراء. لقد التزمنا بتعزيز أنظمة الذكاء الاصطناعي الآمنة والمأمونة والجديرة بالثقة والتي تحترم حقوق الإنسان وتعزز التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

كما نتفق أيضاً على إتاحة فوائد الذكاء الاصطناعي بشكل أكبر، وذلك جزئياً من خلال سد الفجوة الرقمية التي لا تزال موجودة في جميع أنحاء العالم. وذلك أمر أكدنا عليه في قرار ثان للجمعية العامة بشأن الذكاء الاصطناعي (القرار 311/78)، الذي قدمته الصين واتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء في حزيران/يونيه. لقد توصلت الولايات المتحدة وشركاؤنا إلى توافق عالمي في الآراء بشأن الذكاء الاصطناعي، ونحن الآن نبني عليه. وفي الشهر الماضي، أطلقت الولايات المتحدة الشبكة الدولية للمعاهد المعنية بسلامة الذكاء الاصطناعي، حيث يقوم الباحثون والخبراء بوضع معايير مشتركة لاختبار منظومات الذكاء الاصطناعي وتقييمها. وستقدم توصياتها إرشادات عملية للمطورين وشركات التكنولوجيا.

ونحن نحصل على القواعد الأساسية للحكومات ونضعها. وهذا العام، وقع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وتسع بلدان أخرى على أول معاهدة دولية بشأن الذكاء الاصطناعي. وتعهدنا بحماية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون عند استخدامنا للذكاء الاصطناعي. ويعني ذلك حماية خصوصية البيانات، واعتماد تدابير الشفافية والمساءلة وتنفيذ استراتيجيات أخرى من شأنها الحد من أي أضرار. وحشدت الولايات المتحدة ما يقرب من 60 حكومة للالتزام بالمبادئ التوجيهية فيما يخص الجيوش أيضا. وعلى سبيل المثال، نريد أن نتأكد من أن كبار المسؤولين يشرفون على تطوير الذكاء الاصطناعي ونشره، بما في ذلك في منظومات الأسلحة، وأن تلك الأدوات تُستخدم بطرق تتوافق مع القانون الدولي الإنساني. وبشكل منفصل، أكد الرئيسان بايدن وشي جين بينغ في اجتماع عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر أنه يجب على البشر وحدهم أن يتحكموا في قرار استخدام الأسلحة النووية. وبينما نعمل على دعم مبادئنا المشتركة للذكاء الاصطناعي، تعمل الولايات المتحدة على تحسين إمكانية الوصول إلى تلك التكنولوجيا حتى تتمكن المجتمعات في كل مكان من الاستفادة منها. ونحن نتعاون مع شركات التكنولوجيا الرائدة لاستضافة دورات تدريبية لبناء مجموعات بيانات محلية لتوفير أدوات الذكاء الاصطناعي للمطورين والباحثين. وفي هذا الصيف، أنشأت الولايات المتحدة والمغرب أيضا فريقا في الأمم المتحدة – مفتوحا أمام جميع الدول الأعضاء – يتبادل فيه خبراء من كل منطقة أفضل الممارسات لاعتماد الذكاء الاصطناعي.

والآن، هذا تقدم حقيقي. لكن على الرغم من كل التقدم المحرز، أعتقد أننا جميعا نعلم أنه لا يزال هناك الكثير جدا من العمل الذي يتعين القيام به. ويجب على الدول ذات القطاعات التكنولوجية الرائدة بذل المزيد لدعم المعايير الأمنية ومنع إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي. ويتعين على المجتمع الدولي أن يقف صفا واحدا ضد إساءة استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل غير مسؤول. واليوم، تستخدم الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول تلك الأدوات بشكل متزايد للتأثير على الرأي العام وتشويهه، والتلاعب بالروايات الجيوسياسية وجعل العمليات السيبرانية الهجومية أكثر فعالية. وسيزداد ذلك سوءًا مع تقدم

الذكاء الاصطناعي. وتعارض الولايات المتحدة الاستخدام الخبيث للذكاء الاصطناعي من قبل أي جهة فاعلة وندعو أعضاء المجلس الآخرين إلى رفض تلك الممارسات وإدانتها. ويجب أن نلتزم بمعاييرنا المشتركة وأن نبني أنظمة ذكاء اصطناعي آمنة ومأمونة حقاً.

وفي الأشهر والسنوات المقبلة، سيتحمل المجلس مسؤولية هامة. فقد تكيف، منذ إنشائه، للتصدي لأكبر الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين – النزاعات والإرهاب وانتشار الأسلحة النووية. وإذا كان مجلس الأمن سيواصل تحمل تلك المسؤولية – وتعتقد الولايات المتحدة أنه يجب عليه ذلك – يتعين على أعضائه التعامل مع المخاطر المتغيرة للذكاء الاصطناعي. ويتطلب ذلك الاستفادة من قوتنا الجماعية للمساعدة في وضع معايير دولية بشأن الذكاء الاصطناعي وتحديثها وإنفاذها في نهاية المطاف لأن ذلك، ببساطة، سيكون أمراً حيويًا لتحقيق الأمن الدائم.

والآن، حتى في ظل وجود العقول اللامعة التي سمعنا منها اليوم والتي تبذل الكثير في العمل والتفكير بشأن تطور الذكاء الاصطناعي، لا أعتقد أن أيًا منا يستطيع التنبؤ تمامًا بما ينطوي عليه المستقبل بالنسبة للذكاء الاصطناعي. ولنفهم تماماً كيف تتغير التكنولوجيا بمرور الوقت ولنظل مستبقين للمخاطر التي يمكن أن تشكلها، يجب علينا أن نواصل التعاون. ونحن بحاجة إلى مواصلة العمل مع المطورين وقادة الأعمال وأعضاء المجتمع المدني. وإذا فعلنا ذلك، فأنا مقتنع بأننا يمكننا تشكيل الذكاء الاصطناعي للأفضل بحيث يظل قوة للتقدم والنهوض بالناس في جميع أنحاء العالم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لوزيرة الخارجية والتنقل البشري في إكوادور.

السيدة سومرفيلد روزيرو (إكوادور) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر الولايات المتحدة على تنظيم هذه الجلسة الهامة. كما أشكر الأمين العام غوتيريش ومقدمي الإحاطات الآخرين على إحاطاتهم.

إننا نمر بلحظة حاسمة للبشرية، تتسم بالتقدم السريع للتكنولوجيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي الذي يتيح تطوره فرصًا غير مسبوقة ويطرح مخاطر كبيرة على حد سواء. فالذكاء الاصطناعي ينطوي على إمكانات تحويلية. ويمكنه إحداث ثورة في القطاعات الرئيسية ودفع أهداف التنمية المستدامة وتعزيز عمليات حفظ السلام من خلال أنظمة الإنذار المبكر ودعم الوساطة في النزاعات. غير أن التطوير بلا ضوابط لتلك التكنولوجيات ودون تنظيم كافٍ واحترام حقوق الإنسان يشكل مخاطر كبيرة. ويشمل ذلك إمكانية تقويض الاستقرار العالمي وتركيز السلطة بطريقة مقلقة وتفاقم التوترات الجيوسياسية وإضعاف العمليات الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل وصول جهات من غير الدول، ولا سيما الجماعات الإرهابية والإجرامية، إلى تلك التكنولوجيات تهديداً للأمن الدولي. ويمكن تحويل هذه الأدوات لأغراض التجنيد أو التنسيق أو التحريض على الكراهية والعنف.

وتدرك إكوادور أن سرعة خطى التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي تتطلب استجابات عالمية وجماعية. ويجب أن تكون إدارة هذه التكنولوجيات، التي تتجاوز الحدود الوطنية، نتيجة جهد دولي منسق. وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرات التي أدت إلى اعتماد قرارات بشأن الذكاء الاصطناعي في الجمعية العامة والتي تشرفت إكوادور بالمشاركة في تقديمها. والشروع في حوار عالمي في إطار الأمم المتحدة، على النحو المتفق عليه في التعاهد الرقمي العالمي، خطوة أساسية في تحقيق التوازن بين الفرص والمخاطر المرتبطة بهذه التكنولوجيات ولكفالة أن يصبح الذكاء الاصطناعي محركا للرفاه الجماعي دون ترك أي بلد خلف الركب. وستواصل إكوادور الدعوة إلى تصميم نظم الذكاء الاصطناعي واستخدامها بطريقة أخلاقية، مع الاحترام الصارم لحقوق الإنسان، وإلى أن تكون تلك النظم وسيلة لتعزيز التنمية المستدامة الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وبينما نحتفل بإمكانات الذكاء الاصطناعي في فك رموز التحديات العالمية وحتى في المساهمة في القضاء على الفقر، يجب ألا تسمح بلدان الجنوب العالمي للحواجز الحرجة بالوقوف في طريق اعتماده. ويجب كفالة الاتصال الرقمي الشامل والآمن وميسر المنال لدفع الابتكار وتيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التعاون الدولي وتمكين جميع الدول من الاستفادة من فرص العصر

الرقمي. وعلى المستوى الوطني، تعمل إكوادور بالفعل على تشجيع اعتماد الذكاء الاصطناعي وتطويره بطريقة أخلاقية. ونعمل بالتعاون مع اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكفالة استخدام تلك التكنولوجيات لصالح مجتمعنا وبطريقة مسؤولة.

وعندما يتعلق الأمر بالمجال العسكري، فمن الأمور الملحة التصدي للتحديات الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في منظومات الأسلحة. وسيكون من الأهمية بمكان السعي إلى وضع إطار تنظيمي ملزم قانوناً ينظم تصميم واستخدام المنظومات الفتاكة الذاتية التشغيل بما يضمن تطويرها بطريقة أخلاقية ووفقاً للقانون الدولي.

وفي ظل السباق الحالي نحو مقعد القيادة في مجال تطوير الذكاء الاصطناعي، من الضروري أن تسير الممارسات الإدارية والتنظيمية بنفس السرعة من أجل كفالة حماية السلام والأمن الدوليين. وينبغي ألا يحول النزاع الجيوسياسي دون إنشاء هيئة تنظيمية دولية جديدة للمنتجات المادية التي تشكل الذكاء الاصطناعي. وينبغي ألا يزيد من حدة الانقسامات بشأن الأصول غير الملموسة التي تتطلبها تلك التكنولوجيا. ومرة أخرى، يجب ألا يساعد النظام القانوني الناشئ الذي ندعو إليه في ترسيخ نظام عالمي منقسم تفشل فيه الحلول الجماعية واسعة النطاق. كما ينبغي ألا يؤدي إلى إشعال سباق تسلح تكنولوجي جديد. وفي هذه الحقبة التي تشهد فتورا في العزم العالمي، يجب أن يكون هدفنا المشترك بالأحرى منع إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي دون تقييد الابتكار في سياق هذه العملية. وكما سبق اقتراحه، فإن فكرة إنشاء فريق دولي شبيه بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ فكرة مثيرة للاهتمام فيما يتعلق باطلاع الحكومات على الحالة الراهنة لقدرات الذكاء الاصطناعي وتقديم تنبؤات قائمة على الأدلة لما سيحدث.

وكما قال الأمين العام، يجب أن نشارك في سباق من أجل الصالح العام – سباق لتطوير الذكاء الاصطناعي الذي يعزز السلام ويمكننا من بناء مستقبل أكثر إنصافا وأمنا واستدامة لجميع الدول، مع التركيز بشكل خاص على دعم البلدان النامية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الخارجية والتعاون في موزامبيق.

السيدة دلوفو (موزامبيق) (*تكلمت بالبرتغالية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية إلى الإنكليزية*): أود أن أشيد بالولايات المتحدة الأمريكية لإدراجها ضمن الأحداث المميزة لرئاستها موضوعا أساسيا ذا أهمية كبيرة لحياتنا كدول وحكومات ومواطنين في العالم المعاصر، مما يدل على التزامها بمعالجة القضايا الحاسمة التي تؤثر علينا جميعا وبالسعي إلى إيجاد حلول تعاونية للتحديات العالمية. كما نود أن نشكر معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته المؤثرة بشأن الذكاء الاصطناعي. إن الرؤية والتوجيهات التي قدمها حول الفوائد المنشودة والاحتياطات التي يجب اعتمادها فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي أساسية، وستكفل استمرارنا في التفكير في هذه المسائل في مجتمعاتنا.

مع اقتراب انتهاء فترة عضوية موزامبيق في مجلس الأمن، أود أن أعرب، بالنيابة عن فخامة الرئيس فيليب جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق، وبالنيابة عن الحكومة والفريق الذي مثل بلدنا في المجلس، عن عميق امتناننا للولايات المتحدة وجميع الأعضاء الدائمين وغير الدائمين الآخرين في مجلس الأمن، وكذلك الأمانة العامة، على ما قدموه من دعم وتعاون منذ انتخابنا للاضطلاع بتلك المهمة النبيلة. كما نتمنى للأعضاء الجدد كل النجاح ونؤكد استعدادنا للتعاون في مسائل السلام والأمن لصالح البشرية.

ويشرفني أن أخاطب المجلس لمناقشة الآثار الحاسمة للذكاء الاصطناعي في صون السلام والأمن الدوليين. والموضوع مهم للغاية في السياق الحالي للتغيرات التكنولوجية السريعة والتحديات الجيوسياسية المتزايدة. يوفر التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي فرصا ملحوظة، مثل تحسين عملية صنع القرار، وتحفيز الإنتاج الزراعي، والقضاء على الأمراض، والتنبؤ بالجوائح، ومنع النزاعات. ومع ذلك، فإن تلك الابتكارات والفوائد تنطوي أيضا على مخاطر، مثل تضخيم المعلومات المضللة، وتسهيل الجرائم الإلكترونية واستخدامها من قبل الشبكات الإرهابية لأغراض ضارة.

تتطلب تلك التحديات اتباع نُهج منسقة وتعاونية. وبالنسبة لموزامبيق، بات من الضروري أن يضع المجتمع الدولي قواعد ومعايير

تعزز الثقة والتعاون بين الدول وتحمي حقوق الإنسان. ويجب أن تكفل الحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي أن يكون استخدامه أخلاقيا ومسؤولا وخاضعا لإشراف البشر على النحو الواجب.

لقد أدى التسارع السريع للابتكار التكنولوجي الذي شوهد في العقود الأخيرة إلى تقليص بشكل كبير الوقت الذي يتعين على صانعي القرارات والدبلوماسيين الدوليين أن يصوغوا فيه سياسات مناسبة. وعلى سبيل المثال، بينما استغرقت شبكة الطاقة الكهربائية 50 عاما للوصول إلى 100 مليون مستخدم، وصلت تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحديثة مثل تطبيق تشات جي بي تي (ChatGPT) إلى نفس الإنجاز في شهرين فقط في عام 2022. وتشير وتيرة التطور تلك، بالإضافة إلى طابع الاستخدام المزدوج للتكنولوجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي، إلى الحاجة الملحة للحوكمة الاستباقية لمنع العواقب غير المقصودة والتخفيف من المخاطر المحتملة. إن إدماج الذكاء الاصطناعي في سياق حفظ السلام والأمن يثير بالفعل أسئلة حاسمة بشأن التحكم في الأنظمة التي يشغلها الذكاء الاصطناعي في حالات النزاع وتصميمها المُحسن، والامتثال للقانون الدولي الإنساني والآثار الأخلاقية المترتبة على القرارات المتخذة ذاتيا وتلقائيا في سيناريوهات الحرب.

ومما يشجعنا أن المجتمع الدولي يأخذ هذه التحديات على محمل الجد، حيث قام مؤخرا بالترويج لعدة مبادرات، بما في ذلك مناقشات متعددة داخل مجلس الأمن. ونحن نسلط الضوء على اتخاذ الجمعية العامة القرار 265/78، الذي شكل خطوة هامة في إنشاء إطار مشترك لاستخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة آمنة ومأمونة وموثوقة.

وخلال هذه المناقشة، نود أن نسلط الضوء على أهمية مواءمة أنظمة الذكاء الاصطناعي مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مع التركيز على أهمية تعزيز القدرات وتقليص الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والنامية. علاوة على ذلك، يتناول ميثاق المستقبل الذي اعتُمد مؤخرا (قرار الجمعية العامة 1/79) المسائل المتعلقة بالأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وحماية البنية التحتية الحيوية. وهذا اعتراف واضح من قادة العالم بالاهتمام الذي يجب إيلاؤه لتلك الابتكارات العلمية والتكنولوجية. ويعزز التعاهد الرقمي العالمي بقدر أكبر التزامنا المشترك باستخدام التكنولوجيا من أجل الصالح العام. وتمثل تلك المبادرات أساسا يمكن أن تُبنى عليه آليات حوكمة دولية أكثر قوة وشمولا. كما أنها تقدم الأسس التي يمكن للحكومات والمؤسسات الخاصة والأطراف المعنية الأخرى أن تبني عليها استراتيجيات فعالة للتعامل مع التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي. وتؤدي تلك المبادرات دورا أساسيا في تحفيز الحوار بشأن الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي في سياقات الحرب وفي منع سباق التسلح في مجال التكنولوجيا.

إن بلدي ملتزم بوضع إطار تشريعي وتنظيمي يشجع الابتكار والاستخدام الحكيم للذكاء الاصطناعي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، قدم المعهد الوطني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدي مشروع قانون للأمن السيبراني لتعزيز الحماية في العالم الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، تُبذل الجهود لمواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الإقليمية وتدريب الموارد البشرية المؤهلة في علوم البيانات والبرمجة. ونحن ندرك الحاجة إلى مزيد من الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والسياسات التي تزيد إلى أقصى حد من إمكانات الذكاء الاصطناعي لتحقيق التنمية المستدامة وبناء السلام.

وأود أن أطرح بعض التوصيات بشأن الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في سياق صون السلام والأمن الدوليين.

أولا، من الضروري تعزيز التعاون الدولي، من خلال آليات لتبادل المعرفة في هذا المجال بين الدول والقطاع الخاص والمجتمع المدني وتعزيز الحوار المتعدد الأطراف بشأن المخاطر والفرص المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

ثانيا، من المهم تعزيز هياكل الحوكمة الدولية، ووضع معايير ملزمة قانونا تنظم الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في النزاعات المسلحة وتمنع إساءة استخدامه لزعزعة استقرار المناطق أو تقويض سيادة الدول.

ثالثا، من الأهمية بمكان الاستثمار في تدريب الشباب والنساء على التكنولوجيا، لا سيما في البلدان النامية، من أجل سد الفجوة الرقمية من خلال نقل التكنولوجيا والدعم التقني.

رابعا وأخيرا، هناك حاجة إلى كفالة استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي لتعزيز الشفافية والمساءلة والعدالة، وضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ويوفر الذكاء الاصطناعي فرصة فريدة لتحويل النهج نحو السلام والأمن الدوليين. ويضطلع هذا المجلس بدور حاسم في قيادة الجهود الرامية إلى كفالة أن يكون الذكاء الاصطناعي قوة من أجل السلام والتقدم والاستقرار على الصعيد العالمي. ونؤكد من جديد التزامنا بالاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، ونحن ملتزمون بالمشاركة في هذا النقاش العالمي. ونحن مقتنعون بأننا لن نتمكن من مواجهة التحديات وجني فوائد التكنولوجيا بشكل كامل إلا بجهد مشترك، وخاصة الذكاء الاصطناعي.

السيد غوربر (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): لقد كان للذكاء الاصطناعي أثر كبير على دبلوماسية الأمم المتحدة على مدى العامين الماضيين، كما ميز فترة عضوية سويسرا كعضو منتخب في مجلس الأمن. إن تأثير تلك التكنولوجيا على صون السلام والأمن الدوليين هو موضوع وثيق الصلة ويأتي في الوقت المناسب. ونود أن نشكر الولايات المتحدة على تنظيم هذا الحدث، وأن نشكر المتكلمين على عروضهم الثاقبة.

ويتسم انتشار الذكاء الاصطناعي بوتيرته السريعة للغاية وطبيعته المربكة بشكل كبير. ومع ذلك، فإنه يحدث في إطار ثابت: وهو إطار القانون الدولي العام، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتؤكد سويسرا من جديد وبقوة أن الإطار القانوني القائم ينطبق تماما على الذكاء الاصطناعي، كما أكدنا في مناسبات عديدة. وعلاوة على ذلك، يجب مراعاة الاعتبارات الأخلاقية. ويجب على مجلس الأمن أن يدرس بعناية الآثار المترتبة عن الذكاء الاصطناعي على صون السلم والأمن.

وفي ذلك الصدد، تود سويسرا أن تبرز ثلاث نقاط.

أولا، يجب على المجلس أن يعزز إجراء مناقشة شاملة للجميع حول حوكمة الذكاء الاصطناعي. ومن الضروري أن نضع قواعد فعالة إذا أردنا أن نكفل سلامة منظومات الذكاء الاصطناعي وأمنها وإدارتها بشكل مسؤول. والبلدان التي تقف في طليعة تطوير هذه المنظومات أعضاء في المجلس وتتحمل مسؤولية خاصة في هذا الصدد. غير أن الأمم المتحدة توفر أيضا منبرا للحوار المستمر الذي يمكن أن يكفل التوافق التشغيلي لنُهج الحوكمة في جميع أنحاء العالم. ولكي يتسم المجلس بالفعالية، من الضروري إشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة من الدول وغير الدول على نحو مجد. وقد بدأت الجمعية العامة بالفعل، من خلال اعتماد عدد من القرارات، بما في ذلك في المجال العسكري، فضلا عن التعاهد الرقمي العالمي، في إرساء مبادئ معينة تستند إلى ما يقرب من 20 عاما من الخبرة اكتسبتها الأمم المتحدة في المجال الرقمي منذ انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات. ويُستكمل ذلك العمل بمبادرات أخرى، من قبيل مؤتمر القمة المعني بتسخير الذكاء الاصطناعي المسؤول في المجال العسكري. ويجب على المجلس أن يوضح وجهة نظره بشأن الحوكمة الشاملة للجميع لكي يسهم في العمليات والمداولات القائمة.

ثانيا، يتيح الذكاء الاصطناعي فرصة لتنفيذ ولايات المجلس بشكل أكثر فعالية. فبمقدور الذكاء الاصطناعي، بوصفه أداة، أن يسهل تنفيذ الولايات التي يقررها مجلس الأمن. وقد نظمت سويسرا اجتماعا بصيغة آريا في أيار/مايو أوضح تلك الإمكانات بطريقة ملموسة، لا سيما في سياق عمليات السلام. وقد أنشأت سويسرا، بالتعاون مع مؤسسة الدبلوماسية التي تتخذ من جنيف مقرا لها، أداة قائمة على الذكاء الاصطناعي تيسر الحصول على البيانات من 10 جلسات للمجلس وتحليلها، مع التركيز بشكل خاص على الخطة الجديدة للسلام.

ثالثا، يجب أن يعزز المجلس التدابير المتخذة طوال دورة حياة نظم الذكاء الاصطناعي من أجل كفالة سلامتها وأمنها وإدارتها على نحو مسؤول. وعلى سبيل الأولوية، يجب على المجلس أن يحسن توقع تأثير

تكنولوجيات من قبيل الذكاء الاصطناعي على صون السلم والأمن وأن يتخذ إجراءات وقائية. وقد نظمت سويسرا جلسة إحاطة للمجلس حول هذا الموضوع في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9753) وإصدار بيان رئاسي S/PRST/2024/6، أعرب فيه المجلس عن تصميمه على أن يأخذ في الاعتبار بشكل أكثر منهجية التطورات العلمية التي يمكن أن يكون لها تأثير على السلم والأمن الدوليين.

ويجب أن يتصدر البشر وكرامتهم دائما قائمة الأولويات عندما يتعلق الأمر بتطوير نظم الذكاء الاصطناعي واستخدامها. ويشكّل بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان والرقابة البشرية عنصرين أساسيين لا بد من أخذهما في الاعتبار. هذا وللذكاء الاصطناعي آثار مهمة في سياق النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية. وقد استفادت سويسرا، كونها قد نظمت معرضين بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر تحت عنوان "المعضلات الرقمية" و "التزييف العميق وأنت"، من رئاستها للمجلس في زيادة الوعي بتلك المسألة والتحديات المرتبطة بها. وتلتزم سويسرا بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بحماية النازحين قسرا والجهات الفاعلة في المجال الإنساني من المخاطر الرقمية، من قبيل المعلومات المغلوطة وخطاب الكراهية عبر الإنترنت. ولذلك فإنها تستكشف السبل التي يمكن بها للذكاء الاصطناعي أن يساعد في التخفيف من تلك المخاطر، لا سيما في السياقات الإنسانية.

ويترتب عن ظهور تكنولوجيات من قبيل الذكاء الاصطناعي وانتشارها آثار عميقة على السلم والأمن العالميين. وسويسرا مقتنعة بأهمية أن يتناول مجلس الأمن تلك التطورات بشكل منهجي من أجل تحديد ما يلزم من استجابات سياسية وإجراءات عملية. وتفخر سويسرا بما أسهمت به من أفكار وأعطت من زخم خلال فترة عضويتها المنتخبة على مدار العامين الماضيين.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): في المستهل، أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة الرفيعة المستوى وترؤسها اليوم بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية. وأتوجه بالشكر أيضا إلى مقدمي الإحاطتين على أفكارهما القيمة.

إن التطوير والاستخدام المسؤولين للذكاء الاصطناعي يتطلبان إرساء مبادئ واضحة وحوكمة دولية لإعلاء كرامة الإنسان من خلال فرض الرقابة الأخلاقية وتحقيق المساءلة. وتكتسي الأطر الأخلاقية المشتركة بين كافة الجهات صاحبة المصلحة أهمية أساسية للوقاية من الآثار الضارة ذات الصلة، بما في ذلك التحيزات التي تتضرر منها الفئات المهمشة. ولا بد من إدماج الضمانات اللازمة للتخفيف من تلك المخاطر أثناء تصميم نظم الذكاء الاصطناعي وتطويرها ونشرها، مما يكفل عدم تقويض سلامة المعلومات أو مفاقمة الفجوات الرقمية. ولا بد من تضمين الرقابة الأخلاقية في كل من تلك المراحل للتأكد من أن الذكاء الاصطناعي يحافظ على كرامة الإنسان. وينبغي أن تنص التشريعات الوطنية على مبادئ من قبيل العدالة والشفافية والمساءلة والمساواة بين الجنسين، وأن تمنع التمييز. ويجب أن تظل الرقابة البشرية جزءا لا يتجزأ من العملية للحيلولة دون أن تقوض القرارات الآلية حقوق الأفراد. وبمقدورنا إذا أعطينا الأولوية لوضع الضمانات أن ننشئ نظما تخدم البشرية ونقلل المخاطر إلى الحد الأدنى. وفي ظل تقدم الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، سيكون من المفيد أن يتوصل المجتمع الدولي إلى توافق في الآراء بشأن سبل المضي قدما في المناقشات التي تجري في جنيف في إطار فريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، سعيا لوضع قواعد تنظيمية ملائمة للأسلحة الذاتية التشغيل.

وقد أكدت عقود من البحث في مجال الذكاء الاصطناعي عددا من الدروس الرئيسية.

أولا، تشدد أطر الحوكمة الشاملة للجميع، مثل التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي الصادرة عن اليونسكو، على أهمية تضمين الاعتبارات الأخلاقية في تطوير الذكاء الاصطناعي. وتكفل تلك الأطر أن يخدم الذكاء الاصطناعي البشرية بدون أن يقوضها. ومن الأهمية بمكان أن تضطلع المرأة بدور قيادي في مجال التكنولوجيا والحوكمة للتأكد من إدراج المنظور الجنساني في تطوير الذكاء الاصطناعي.

ثانيا، إن إعطاء الأولوية للتقدير البشري في نظم الذكاء الاصطناعي يعزز احترام الحقوق ويعالج التحيزات التي تؤثر على المجتمعات الممثلة تمثيلا ناقصا.

ثالثا، إن تعزيز الشفافية والمساءلة يبني الثقة، ومن ثم فإنه يكفل التوافق مع القيم المجتمعية.

رابعا وأخيرا، إن بناء القدرات ونقل التكنولوجيا بشكل منصف ومقبول للجميع يمكّن المجتمعات من الاستفادة من تطورات الذكاء الاصطناعي، دون المساس بالكرامة

وتتطلب حوكمة الذكاء الاصطناعي بذل الجهود الدبلوماسية وبناء توافق في الآراء، كما رأينا في التعاهد الرقمي العالمي. وترسي جهود التعاون أفضل الممارسات في مجال الاختبار وتساعد في سد الفجوات الرقمية وتعزيز الأمن. وينبغي للتعاون الدولي أن يعطي الأولوية لبناء قدرات البلدان النامية. فتمكين كافة الدول من المشاركة في حوكمة الذكاء الاصطناعي يكفل التمثيل العادل واستفادة الجميع في إطار من الإنصاف. ويؤكد قرار الجمعية العامة 311/78 حول تعزيز التعاون الدولي بشأن بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي، الذي اعتُمد في تموز/يوليه، ضرورة إرساء تعاون عالمي يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وينبغي أن يعزز هذا التعاون تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي الآمنة والجديرة بالثقة، بينما يعمل على النهوض بالسلام والأمن والتنمية. ويمكن للدول الأعضاء أن تتخذ خطوات استباقية لتعزيز منظومة دولية قوية للذكاء الاصطناعي. ويكتسي بناء توافق في الآراء حول الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي وإرساء نُهج موحدة لتخفيف المخاطر أهمية أساسية.

ويمكن لمكتب التعاهد الرقمي العالمي المقترح إنشاؤه أن يعزز التنسيق في الأمم المتحدة، بما يضمن احترام تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي لحقوق الإنسان ودعمها للتنمية المستدامة. وينبغي أن يظل التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين محوريا وأن يدمج وجهات نظر الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل الحفاظ على كرامة الإنسان. وينبغي للدول الأعضاء أن تعطي الأولوية لإتاحة الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في إطار من الإنصاف من خلال الاستثمار في مبادرات إتاحة الحصول على البيانات وبناء القدرات. ويكتسي إرساء أطر للتنظيم عبر الحدود أهمية حاسمة للتخفيف من مخاطر من قبيل الاحتكار وكفالة المنافسة النزيهة. ويمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تسد الفجوة التكنولوجية في البلدان النامية.

ويعزز إعطاء الأولوية للتقدير البشري في نظم الذكاء الاصطناعي احترام الحقوق، كما أنه يعالج التحيزات التي تتضرر منها المجتمعات المحلية الممثلة تمثيلا ناقصا. ويبني تعزيز الشفافية والمساءلة الثقة، ومن ثم فإنه يكفل تحقيق التوافق مع القيم المجتمعية. ومن الضروري إرساء أطر مساءلة وسياسات وطنية قوية تتسق مع معايير حقوق الإنسان لمنع الانتهاكات المحتملة. ولا بد من مراعاة المساواة بين الجنسين في تطبيقات الذكاء الاصطناعي العسكرية لحماية النساء والفتيات في مناطق النزاع. ويجب أن تعزز الدول الأعضاء الضمانات ضد إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي، لا سيما في مجالات مثل المراقبة والتشفير. ويمكن لآليات الرقابة المستقلة أن تكفل التزام التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي بالمعايير العالمية والقانونية والأخلاقية. وبتحقيق التوازن بين قدرات الذكاء الاصطناعي والاستخدام الأخلاقي، فإننا نؤكد الرقابة البشرية والشفافية والمساءلة.

في الختام، تتوقف الحوكمة المسؤولة للذكاء الاصطناعي وتطويره على التعاون والرقابة الأخلاقية والالتزام بالقانون الدولي. فلنعمل معا للنهوض بتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي الآمنة والجديرة بالثقة التي تدعم السلام والأمن والتنمية للجميع.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة الهامة وعلى ما أبدته من قيادة دولية في مجال حوكمة الذكاء الاصطناعي. ويشمل ذلك اتخاذ الجمعية العامة لأول قرار على الإطلاق (القرار 265/78) بشأن الذكاء الاصطناعي. وأعرب عن امتناني للسيدة لي والسيد لوكون على إحاطتيهما الثاقبتين. وأود أن أشيد بالأمين العام لجهوده المستمرة

للفت انتباهنا إلى الفرص الكبيرة والمخاطر الجسيمة المصاحبة لهذه التكنولوجيا التحويلية وتشكيل الاستجابة الدولية.

مر 18 شهرا منذ أن عقدت المملكة المتحدة أول جلسة لمجلس الأمن (انظر S/PV.9381) بشأن الآثار الأمنية للذكاء الاصطناعي. وكما قال الأمين العام، فقد تحركت الأمور بسرعة منذ ذلك الحين. وأُحرز تقدم كبير في مجال التعاون الدولي، بما في ذلك التعاهد الرقمي العالمي وسلسلة مؤتمرات القمة المعنية بالذكاء الاصطناعي التي أطلقتها المملكة المتحدة. وبالإضافة إلى قرار الولايات المتحدة، اتخذت الجمعية العامة قرارا بقيادة الصين (القرار 311/78) بشأن بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي، وكلاهما اتُخذا بتوافق الآراء. ومُنحت اثنتان من جوائز نوبل لمبتكرين في مجال الذكاء الاصطناعي، وكلاهما عالمان بريطانيان. وسأركز اليوم على أولوياتنا في مجال السلام والأمن والفرص التي يتيحها الذكاء الاصطناعي في ذلك المجال والكيفية التي يمكننا بها تشاطر هذه الفوائد من خلال بناء القدرات.

أولا، تدرك المملكة المتحدة أن الذكاء الاصطناعي يجلب مخاطر قد تؤدي إلى تصعيد النزاعات وتسبب الضرر. بيد أنه يتيح فرصا كبيرة لدعم السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك من خلال تحسين عملية صنع القرار وأنظمة الإنذار المبكر وتعزيز التخطيط لدعم القدرة على الصمود والتأهب لحالات الطوارئ. وترحب المملكة المتحدة بالتقدم المحرز في زيادة التفاهم الدولي في السياق العسكري من خلال مؤتمر قمة تسخير الذكاء الاصطناعي المسؤول في المجال العسكري والإعلان السياسي الذي قادته الولايات المتحدة بشأن الاستخدام العسكري المسؤول للذكاء الاصطناعي. ويشكّل مشروع القرار المقدم إلى الجمعية العامة بشأن الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري (مشروع قرار اللجنة الأولى A/C.1/79/L.43) فرصة هامة للدفع قدما بالجهود الرامية إلى تطوير الذكاء الاصطناعي بشكل آمن ومسؤول. كما يتيح الذكاء الاصطناعي فرصا كبيرة في مجال حفظ السلام. فبمقدور الذكاء الاصطناعي أن يحسّن جمع البيانات وجهود تحليلها وأن يعزز الإلمام بالحالة وصنع القرار في بعثات حفظ السلام. وبناء على طلب من إدارة عمليات السلام، تعكف المملكة المتحدة على إعداد ورقة حول الاستخدامات المحتملة للذكاء الاصطناعي في مجال حفظ السلام.

ثانيا، يتيح الذكاء الاصطناعي فرصا هائلة لمجالات أوسع نطاقا تؤثر على السلام والأمن، مثل التمتع بحقوق الإنسان، من خلال تسهيل الحصول على المعلومات أو تحسين تفسير البيانات الطبية للمساعدة في التشخيصات الصحية المبكرة. وتلتزم المملكة المتحدة، بصفتها من أوائل الموقعين على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الذكاء الاصطناعي، بحمايتنا من المخاطر التي يشكّلها الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

أخيرا، تلتزم المملكة المتحدة بتشاطر تلك الفرص من خلال بناء القدرات. ومن الأهمية بمكان أن نهدف أثناء الإسهام في تحقيق السلام والأمن الدوليين إلى تضييق الفجوات الرقمية. ومن خلال التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي من أجل التنمية، تبرعت المملكة المتحدة بمبلغ 58 مليون جنيه إسترليني لتمويل إجراء أبحاث متعددة التخصصات بشأن الذكاء الاصطناعي المسؤول في ستة بلدان أفريقية، كما تخطط لتوفير مزيد من التمويل في عام 2025. وفي نهاية المطاف، يجب علينا أن نغتنم الفرص التي يتيحها الذكاء الاصطناعي وأن نتعامل بحزم وتفاؤل مع التحديات التي يطرحها، بما فيها تلك المتعلقة بتحقيق السلام والأمن الدوليين.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أعرب عن امتناني للولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة الهامة وعن خالص تقديري للأمين العام على إحاطته الثاقبة. وأتقدم بالشكر إلى السيد يان لوكون والسيدة في – في لي على إسهاماتهما القيّمة.

إن للذكاء الاصطناعي، كونه تكنولوجيا تمكينية مطلقة ذات آثار مضاعِفة لجميع عناصر القوة الوطنية، تأثيرا هائلا محتملا على السلام والأمن الدوليين. وكما أشار الكثيرون منا في أول جلسة إحاطة يعقدها مجلس الأمن بشأن الذكاء الاصطناعي في العام الماضي (انظر S/PV.9381)، فإنه يمكن أن يعزز السلام والأمن الدوليين بطرق مختلفة، وهو ما أوضحه الأمين العام والوزير بلينكن اليوم أيضا. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يفاقم الذكاء الاصطناعي مخاطر من قبيل انتشار أسلحة الدمار الشامل والهجمات السيبرانية المتطورة عندما

تستخدمه جهات فاعلة غير مسؤولة مثل كوريا الشمالية التي تنخرط في سرقات العملات المشفرة لتمويل برامج أسلحة الدمار الشامل. ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون أداة لا يمكن إيقافها لنشر المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة – أو للحماية من ذلك. ولكفالة تعزيز الذكاء الاصطناعي للازدهار وإفادته للبشرية بدلا من أن يعرضها للمخاطر، ليس من الضروري أن نكفل استخدام الذكاء الاصطناعي على نحو مسؤول فحسب، بل وأن يكون آمنا ومأمونا وجديرا بالثقة، مع تعزيز الابتكار.

وفي هذا الصدد، تبذل جمهورية كوريا جهودا نشطة لكفالة أن يكون الذكاء الاصطناعي عاملا مواتيا لتحقيق السلام والأمن الدوليين. وفي عام 2023، اشتركنا مع هولندا في استضافة مؤتمر القمة الأول لتسخير الذكاء الاصطناعي المسؤول في المجال العسكري. وفي أيار/مايو، استضافت كوريا مؤتمر قمة سول للذكاء الاصطناعي واعتمدت إعلان سول الذي يؤكد أهمية السلامة والابتكار وشمول الجميع في الحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي. وفي أيلول/سبتمبر، استضفنا مؤتمر القمة الثاني لتسخير الذكاء الاصطناعي المسؤول في المجال العسكري بالاشتراك مع هولندا وسنغافورة وكينيا والمملكة المتحدة. وقد تُوجت تلك القمة باعتماد مخطط للعمل يراعي تأثير الذكاء الاصطناعي على السلام والأمن الدوليين والمبادئ الأساسية للتطبيق العسكري المسؤول للذكاء الاصطناعي. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قدمت جمهورية كوريا ومملكة هولندا مشروع القرار A/C.1/79/L.43 في اللجنة الأولى بشأن الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري وآثاره على السلام والأمن الدوليين. وبفضل الدعم الساحق الذي حظي به مشروع القرار من 165 دولة عضو، نحن على استعداد لمواصلة تعزيز المناقشات حول هذا الموضوع. وبناء على تلك الجهود، أود أن أؤكد اليوم ثلاث نقاط.

أولا، يجب أن يكون تطبيق الذكاء الاصطناعي طوال دورة حياته أخلاقيا ومتمحورا حول الإنسان. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي ونشرها واستخدامها وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي ذلك السياق، دأبت كوريا منذ عام 2019 على تقديم مشروع قرار بشأن التكنولوجيا الرقمية الجديدة والناشئة وحقوق الإنسان مرة كل سنتين في مجلس حقوق الإنسان.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تحديد المبادئ ذات الصلة وإدماجها وتفعيلها لكفالة اتسام الذكاء الاصطناعي بالمسؤولية. ونرى أن المبادئ الأساسية المنصوص عليها في مخطط العمل الذي اعتُمد في مؤتمر القمة المعني بتسخير الذكاء الاصطناعي المسؤول في المجال العسكري الذي عُقد هذا العام في سيول يمكن أن تكون بمثابة نقطة انطلاق قيّمة للمجتمع الدولي لتحقيق الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في المجال العسكري.

ثالثا، من الضروري للغاية أن يكون هناك تبادل للمعلومات والاستراتيجيات بين جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك حكومات البلدان المتقدمة والبلدان النامية والصناعات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، من أجل تعزيز الفهم الجماعي لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وآثارها واستيعاب أولويات ونهج كل منا، لأنه لا يمكن لأي بلد أو كيان أن يحكم الذكاء الاصطناعي أو يضع المعايير ذات الصلة بمفرده. وسعيا لتحقيق تلك الغاية، تخطط جمهورية كوريا لإطلاق مبادرات لبناء القدرات في العام المقبل في إطار متابعة مؤتمر القمة المعني بتسخير الذكاء الاصطناعي المسؤول في المجال العسكري.

وقد أشار هنري كيسنجر في كتابه الأخير ”التكوين: الذكاء الاصطناعي والأمل والروح البشرية“ إلى أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يشكّل تحديا أساسيا للنظام الدولي بأكمله، بما في ذلك نظام ويستفاليا نفسه. لقد بدأنا للتو في فهم الآثار العميقة المترتبة عن الذكاء الاصطناعي. وفي مواجهة ما يحمله الذكاء الاصطناعي من وعود هائلة بين طياته، قد تتفاعل البلدان بشكل مختلف. فبعضها قد يركز على السلامة والبعض الآخر على الابتكار والبعض الآخر على إيجاد أفضل التطبيقات. ومع ذلك، فقد لا تنشأ التحديات المستقبلية للسلام والأمن الدوليين المتصلة بالذكاء الاصطناعي جراء إساءة

استخدام البشر للذكاء الاصطناعي فحسب بل أيضا جراء خروج الذكاء الاصطناعي عن سيطرة البشر. وفي عالم اليوم شديد الترابط، من المحتمل أن يشكّل الذكاء الاصطناعي تهديدا لا يمكن التنبؤ به، لأن معارفه قد تكون غير محدودة وتطبيقاته غير موجهة بالقدر الكافي ومجال تأثيره لا حدود له. ويبقى التعاون الذي لا يعرف حدودا بين شعوب الأمم المتحدة أفضل أمل لدينا في مواجهة هذا التهديد المحتمل الذي لا حدود له.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الأمين العام غوتيريش ومقدمي الإحاطتين على إسهاماتهم في المناقشة.

يولي الاتحاد الروسي أهمية كبيرة لتطوير التكنولوجيات المتقدمة المصممة لخدمة مصالح البشرية، بما فيها الذكاء الاصطناعي. وفي الوقت نفسه، نحن مدعوون اليوم لمناقشة الذكاء الاصطناعي في سياق الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وبالإشارة إلى المناقشة السابقة، فإنني متأكد من أن بإمكاننا أن نتفق على شيء واحد – أنه لا يجب أن نسمح للذكاء الاصطناعي بالهيمنة على البشر والقيم الإنسانية. ومع ذلك، فعندما يتعلق الأمر بالتهديدات التي قد نواجهها في طريقنا نحو تحقيق الهدف، فإن مجلس الأمن بعيد كل البعد عن الإجماع.

أود بداية أن أذكر أن قراءة المذكرة المفاهيمية التي أعدتها الرئاسة كانت مسلية للغاية. فقد انصب تركيزها على ما توقعناه بالضبط. فواضعو المذكرة المفاهيمية يحاولون تحديد كيفية وضع نظام دولي لحوكمة الذكاء الاصطناعي، وفي الوقت نفسه التأكد من عدم خضوع بعض الصناعات أو الدول لتلك الحوكمة. ألا يبدو ذلك مألوفا؟ في ذلك السياق، أود أن أذكر بمقاربات مماثلة لمعالجة مواضيع أخرى، فقد ظهرت نفس الأمور اليوم بوضوح تام.

فإذا تحدثنا عن النظام التجاري الدولي، على سبيل المثال، يمكننا أن نتذكر ميثاق الأطلسي المعتمد في آب/أغسطس 1941 الذي تضمن إشارة إلى مبدأي عدم التمييز وكفاءة السوق، اللذين شكّلا لاحقا الأساس الذي قام عليه الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ومن ثم منظمة التجارة العالمية. فما الذي نشهده اليوم؟ إن الولايات المتحدة، التي كانت أحد منشئي هذه العملية، وبعد أن ضمنت ريادتها في ساحة التجارة العالمية ووجدت نفسها غير راغبة في تحمل تضاؤل هيمنتها، تعكف الآن على عرقلة عمل منظمة التجارة العالمية وتوسيع ممارسات استخدام الجزاءات غير المشروعة وغيرها من الوسائل غير القانونية في التعامل مع منافسيها.

ومن الأمثلة الأخرى في ذلك الصدد مكافحة تغير المناخ. لقد أسهم العلماء والسياسيون الأمريكيون إسهاما كبيرا في تهويل مسألة المناخ. فما الذي نشهده اليوم؟ إن واشنطن لا تتردد في تعطيل التعاون المناخي العالمي الذي تحقق منذ فترة طويلة بشق الأنفس حينما يتعارض مع مصالحها في أي من المجالات. وهناك حقيقة أخرى مثيرة للاهتمام تتمثل في أن الولايات المتحدة قد زادت في السنوات الأخيرة من استخراج الهيدروكربونات من أراضيها وتوسعت في تصديرها، وهو ما تحقق بطبيعة الحال نتيجة توظيف أساليب التنافس غير النزيهة.

ودعونا ننظر في مثال أوسع نطاقا. لقد كنا على يقين لسنوات عديدة من أن عملية العولمة ستعود بالنفع على الشعوب في مجال التنمية إذا ما كانت العملية محكومة بمبادئ الديمقراطية وقوانين السوق الحرة وحرمة الملكية الخاصة. وعُقد ما يسمى بمؤتمرات القمة من أجل الديمقراطية. ومع ذلك، لا يخفى على أحد أن واشنطن تدوس اليوم على مبادئ وأسس المساواة في السيادة، فضلا عن حرمة الممتلكات العامة، وهو ما اتضح جليا بعد أن قامت واشنطن، بالاشتراك مع لندن وبروكسل، بنهب احتياطات الذهب والنقد الأجنبي من بلدان أخرى علنا. ونتيجة لذلك، وكما قال الرئيس فلاديمير بوتين، لم يبق في النظام العالمي القائم على الطراز الأمريكي سوى قاعدة واحدة، وهي أنه لا توجد قواعد على الإطلاق.

ونتفهم بالطبع ما تسترشد به الولايات المتحدة عند التفكير في مصير البشرية في عصر الذكاء الاصطناعي سريع التطور. بيد أنه قد بات من الأهمية بمكان الآن أن يدرك البلد الذي بادر بإجراء مناقشة اليوم أنه إذا واصل النُهج التي اتبعها في الماضي – أي فرض القواعد

على الآخرين بينما يحرر نفسه من تلك القواعد ذاتها – فإنه سيكرر الأخطاء التي ارتكبها في الماضي على مسار تطوير التعاون على الصعيد العالمي. وإذا نظرنا إلى مبادرة الولايات المتحدة بشأن الذكاء الاصطناعي في الجمعية العامة، فسنرى أنها مثقلة بالأخطاء القديمة ذاتها. ونشير هنا إلى قرار الجمعية العامة 265/78 الذي قدمته الولايات المتحدة بشأن الذكاء الاصطناعي والذي يتكلم ببلاغة شديدة عن تهيئة "بيئة أعمال وأنشطة اقتصادية وتجارية عادلة ومفتوحة وشاملة وغير تمييزية". ومع الأسف، يواصل واضعو القرار التخلص فعليا من المنافسين بلا ضمير. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر، قرر مكتب الصناعة والأمن في الولايات المتحدة إدراج أربع شركات روسية أخرى تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات على القائمة السوداء. وإحدى هذه الشركات شركة NtechLab المتخصصة في التعرّف على الأشخاص من سِمات وجوههم. وقد اشتهرت تلك الشركة لأن فريقها كان أحد الفرق الخمسة التي تأهلت إلى التصفيات النهائية في مسابقة MegaFace التي نظمتها جامعة واشنطن، بعد أن تغلب على فريق المطورين من غوغل. فما رأي أعضاء المجلس في هذا النوع من البيئة العادلة والشاملة؟ وإذا سارت الأمور في ذلك الاتجاه، كما كان الحال في أعقاب الثورة الزراعية ومن بعدها الثورة الصناعية، فإن التقدم لن يتحقق مرة أخرى إلا في "الحديقة" المزدهرة التي يكمن همها الوحيد في كيفية إطفاء النيران في "الغابة".

إن أمامنا فرصة لتوحيد جهودنا والحيلولة معا دون تخلف بلدان الجنوب عن الركب، كي نتجنب أشكالا جديدة من الاستعمار والتمييز. فتفاقم التفاوتات التكنولوجية القائمة هو تحديدا ما يشكّل أحد التهديدات الرئيسية لتطور الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ويتطلب الانتقال إلى الابتكارات القائمة على الذكاء الاصطناعي سد ما يسمى بالفجوة الرقمية من أجل الحد من الفقر وتيسير التنمية المستدامة – وهي فجوة شاسعة بالفعل. وفي النهاية، قد تصل الاستثمارات العامة العالمية في مجال الذكاء الاصطناعي، وفقا للتوقعات، إلى 632 بليون دولار بحلول عام 2028. إن الدول الرائدة بلا منازع في ذلك المجال هي الولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية واليابان وكوريا الجنوبية، علاوة على القطاع الخاص، وفي مقدمته شركات التكنولوجيا الكبرى من قبيل مايكروسوفت وميتا وألفابت وأمازون، التي تخطط لتخصيص ما يقرب من 250 بليون دولار لإنشاء بنية تحتية للذكاء الاصطناعي بحلول عام 2025. وبطبيعة الحال، فإن بلدان الجنوب لديها روّادها في ذلك المجال، وهم شريكانا في مجموعة البريكس، الصين والهند. ومع ذلك، فإن غالبية البلدان النامية لا تملك الموارد اللازمة لهذا التسريع.

فذلك التسريع يتطلب تعاونا دوليا يهدف إلى نقل التكنولوجيات وتنمية رأس المال البشري وبناء البنية التحتية اللازمة وتحسين نوعية الوظائف. وفي ذلك الصدد، شارك الاتحاد الروسي، في إطار مجموعة المنظمات ذات التفكير المماثل التي أنشئت بمبادرة من الصين، في صياغة قرار الجمعية العامة 311/78 حول تعزيز التعاون الدولي بشأن بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي، الذي يتماشى مع أولويات استراتيجيتنا الوطنية للذكاء الاصطناعي.

ونعتزم تقديم المساعدة التقنية إلى بلدان الجنوب والشرق العالميين ونخطط لتنفيذ مشاريع مشتركة قائمة على المساواة في الحصول على المعارف والتكنولوجيات. واستنادا إلى تلك المقاربات، عقدت موسكو مؤتمر "مسيرة الذكاء الاصطناعي" الأسبوع الماضي. ويشكّل امتلاك أحدث التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي أحد الشروط الرئيسية للسيادة العلمية والتكنولوجية لأي بلد.

وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نعلن عن إطلاق شبكة تحالف البريكس للذكاء الاصطناعي، والتي ستضم جمعيات وطنية ومؤسسات تنموية في مجال الذكاء الاصطناعي من دول البريكس والدول الأخرى المهتمة. وفي الوقت نفسه، نحن نؤمن إيمانا راسخا بأن خوارزميات منظومات الذكاء الاصطناعي يجب أن تكون جديرة بالثقة – بمعنى أنها يجب أن تكون مفهومة ومفتوحة وغير متحيزة، ويجب أن تراعي الخصوصيات الثقافية والوطنية للبلدان ولكل حضارة، وفقا لتاريخها وهويتها وتقاليدها.

وفيما يتعلق بالدور التنسيقي للأمم المتحدة في مجال تطوير الذكاء الاصطناعي، تماشيا مع أحكام إعلان قازان الصادر عن القمة

السنوية السادسة عشرة لمجموعة بريكس في 23 تشرين الأول/أكتوبر، فإننا ندعم هذا الدور كثقل موازن لمختلف الصيغ غير الشاملة ذات الخطط المسيّسة والتحالفات المخصصة. وفي الوقت نفسه، فإن الأمر الأساسي بالنسبة لنا هو التوصل إلى اتفاقات عالمية تضطلع فيها الدول بالدور القيادي وتجري فيها الدول حوارات مع بعضها البعض على قدم المساواة، وتراعى فيها جميع المصالح المشروعة للمشاركين في عملية التفاوض. وعلى نحو ما أشرنا في بياناتنا السابقة، فإننا لا نعتبر مجلس الأمن المنبر المناسب لتناول موضوع الذكاء الاصطناعي كموضوع، لأنه قضية عالمية ومن الخطأ قصر مناقشتها على المجلس. وقد حدد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل بالفعل ملامح البنية التحتية الجديدة لمعالجة هذا الموضوع في منظومة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن ليس جزءا من تلك البنية التحتية.

وبالنظر إلى أن بعض الزملاء يصرون على ضرورة مناقشة الجوانب العسكرية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مجلس الأمن، نود أن نذكر بأن هناك أيضا منابر متخصصة شاملة لهذا الغرض، ولا سيما فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، الذي يعمل في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. والواقع أن فريق الخبراء الحكوميين لم يتوصل بعد إلى تفاهم عام حتى الآن بشأن أبسط المسائل الأساسية مثل المصطلحات. ونرحب كذلك بنظر هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في هذا الموضوع ولكن دون تكرار جهود الآليات الأخرى. ونعتقد أنه لا يزال من السابق لأوانه مناقشة تطوير قواعد السلوك المسؤول عندما يتعلق الأمر بمنظومات الأسلحة التي تستخدم الذكاء الاصطناعي.

وبناء على ذلك، فإن أقل ما يقال عن إدخال صيغ أخرى على المناقشات حول مثل هذه المواضيع الحساسة – وأنا لم أذكر حتى مسألة تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على مسائل أخرى تتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح – أنه سيكون سابقا لأوانه. ومحاولات فرض نهج ومواقف دول معينة على مجلس الأمن، وكذلك محاولات الاستعاضة عن تلك النهج بالصكوك القانونية الدولية، لن تقربنا من وضع نهج جماعية لمعالجة موضوع الاستخدام العسكري للذكاء الاصطناعي.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته. والشكر موصول لمقدمي الإحاطات على مشاركتنا اليوم آراءهم حول هذا الموضوع الهام.

إن الذكاء الاصطناعي هو أحد الثورات الكبرى في هذا القرن. وقد بدأ بالفعل في تشكيل حياتنا اليومية واقتصاداتنا والطريقة التي تعمل بها مجتمعاتنا ومؤسساتنا. ويشكل الذكاء الاصطناعي تحديا كبيرا بسبب فرص التطوير التي يخلقها. ونحن بحاجة إلى تحديد نطاق تلك الثورة ودعمها بما يعود بالنفع على الجميع. وينبغي أن تكون أولويتنا هي وضع حوكمة دولية شاملة ومسؤولة وتضم جهات معنية متعددة من أجل الذكاء الاصطناعي تحترم الحقوق الأساسية. ومع ظهور المزيد والمزيد من المبادرات التي تسعى إلى تنظيم الذكاء الاصطناعي، من المهم أن نعمل معا لمنع تجزئة المنظومات المعيارية، مما قد يؤدي إلى التنافس بين النماذج المتصارعة والمتباينة. ويجب أن نضمن أن يكون تطوير الذكاء الاصطناعي متاحا لجميع الدول والشعوب على هذا الكوكب، وألا يؤدي إلى تفاقم الفجوة الرقمية. وقد كانت تلك الشواغل محور التعاهد الرقمي العالمي (قرار الجمعية العامة 1/79، المرفق الأول)، الذي اعتُمد بتوافق الآراء في ميثاق المستقبل في أيلول/سبتمبر.

وانطلاقا من هذه الأهداف، ستستضيف فرنسا مؤتمر قمة العمل في مجال الذكاء الاصطناعي في باريس يومي 10 و 11 شباط/فبراير 2025، والتي يتمثل هدفها الأساسي في المساهمة في إنشاء إطار عمل مشترك لحوكمة الذكاء الاصطناعي. وسيجمع مؤتمر القمة بين الحكومات والمنظمات الدولية والأعمال التجارية والمجتمع التقني والباحثين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني بهدف تطوير إطار عمل لرؤية مشتركة لذكاء اصطناعي يمكننا الوثوق به لصالح المجتمعات ككل. وسيبحث مؤتمر القمة أيضا قضايا رئيسية مثل الأثر البيئي للذكاء الاصطناعي وتركيز سوق الذكاء الاصطناعي.

إن تطوير الذكاء الاصطناعي له آثار بعيدة المدى على السلام والأمن الدوليين. ويسعدنا أن مجلس الأمن يواصل تعميق مناقشاته حول هذا الموضوع، بعد عقد أول جلساته حول هذا الموضوع في تموز/يوليو

2023 (انظر S/PV.9381). ويمكن أن تتفاقم بعض التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين بسبب سوء استخدام الذكاء الاصطناعي. وعلى وجه الخصوص، تُستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي في حملات التضليل والتلاعب بالمعلومات المصممة لزعزعة استقرار المجتمعات أو الدول. وفي المجال السيبراني، يمكّن الذكاء الاصطناعي الجهات الفاعلة الخبيثة من التعرف على نقاط الضعف في نظم المعلومات واستغلالها. وسيوفر مؤتمر القمة الذي سيعقد في باريس فرصة لتحديد حلول عملية لمعالجة هذه المشكلة.

وفي هذا السياق، تدعم فرنسا بنشاط الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي من أجل السلام والأمن، بما يتوافق مع القانون الدولي. وتحقيقا لتلك الغاية، شاركنا في تقديم مشروع القرار A/C.1/79/L.43 بشأن الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري وآثاره على السلام والأمن الدوليين، الذي قدمته كوريا الجنوبية وهولندا في اللجنة الأولى للجمعية العامة.

كما تواصل فرنسا دعم العمل الجاري في جنيف لضمان احترام القانون الدولي الإنساني في التطوير المحتمل لأنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل واستخدامها. إن قرار استخدام القوة يجب أن يكون دائما مسؤولية البشر في نهاية المطاف.

كما ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل إيلاء المزيد من الاهتمام للذكاء الاصطناعي في سياق عمله، بما في ذلك من خلال إدماج المسائل المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في الاعتبارات المتعلقة بعمليات حفظ السلام أو من خلال استكشاف سبل تسخير إمكانات تلك التكنولوجيا، مثل رصد تنفيذ أنظمة الجزاءات.

السيدة رودريغس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر وزير الخارجية بلينكن والرئاسة الأمريكية لمجلس الأمن على عقد جلسة اليوم. كما أشكر الأمين العام والأستاذين الجامعيين ليكون ولي على إحاطتيهما الثاقبتين.

إننا الآن في عصر التقدم السريع للذكاء الاصطناعي، وهو تطور يحمل في طياته إمكانية تعزيز آفاقنا العالمية. وقد دعا العديد من أعضاء المجلس، سواء في الماضي أو الحاضر، إلى اتباع نهج مرتكزة على الأدلة في عملية صنع القرار. ويوفر الذكاء الاصطناعي فرصة فريدة للاستجابة لهذه الدعوة، مما قد يُحدث ثورة في كيفية معالجة القضايا المتعلقة بالمناخ والسلام والأمن ومكافحة انعدام الأمن الغذائي، من بين قضايا أخرى. ومع ذلك، فإن ظهور الذكاء الاصطناعي قد خلق بلا شك نقاط ضعف جديدة يجب على المجلس الاعتراف بها، بالإضافة إلى النظر في تدابير التخفيف التي يمكن تنفيذها لحماية السلم والأمن الدوليين.

وتنعقد جلسة اليوم في سياق تزايد النزاع العالمي، حيث يضطلع الذكاء الاصطناعي بدور محوري فيما يُعتبر الآن عصر الحرب السيبرانية. وهناك عدة أمثلة على دول عززت ترساناتها العسكرية بقدرات سيبرانية. وبالتالي، فإن الذكاء الاصطناعي يهدد بتعقيد عملية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بسبب المخاوف من دوره في الهجمات العدوانية والانتقامية، بما في ذلك استخدام الطائرات المسيرة وخوارزميات التعرف على الأشخاص من سمات وجوههم. ففي حالة الشرق الأوسط، على سبيل المثال، سمعنا تقارير عن مراقبة المدنيين ومهاجمتهم أحيانا باستخدام تكنولوجيا الطائرات المسيرة.

كما تتم برمجة أسلحة الذكاء الاصطناعي ومنحها الإذن لاختيار أهدافها دون الحاجة إلى إذن بشري آخر، مما يزيد من الشواغل المتعلقة بالحماية. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت الطائرات المقاتلة التي يقودها الذكاء الاصطناعي وطائرات القناصة المسيرة قدرة كبيرة على السيطرة على الطيارين البشر في تفاعلات المحاكاة. ويجب معالجة هذه الشواغل الناجمة عن الحروب الحديثة من خلال اللوائح العالمية المناسبة.

وقد ردد الأمين العام هذه الشواغل أيضا في موجز السياسات الذي قدمه بشأن الخطة الجديدة للسلام، والذي أشار فيه إلى أن

”التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيات الكم، بما في ذلك تلك المتعلقة بمنظومات الأسلحة، تكشف عن عدم كفاية أطر الحوكمة الحالية“.

وتقر غيانا بهذه الشواغل وتؤكد على ضرورة أن يولي المجلس اهتماما لحوكمة الذكاء الاصطناعي، نظرا لما لها من آثار على صون السلم والأمن الدوليين.

وعلى نحو ما سمعنا من قبل، فإن الجمعية العامة كانت بالفعل سباقة في موضوع الذكاء الاصطناعي من خلال اعتمادها للقرارين 265/78 و 311/78، اللذين قدمتهما الولايات المتحدة والصين، على التوالي. كما يقدم التعاهد الرقمي العالمي الذي تم اعتماده مؤخرا (القرار 1/79، المرفق الثاني) توصيات عملية لتعزيز الحوكمة الدولية للذكاء الاصطناعي. إن وجود إطار دولي لحوكمة الذكاء الاصطناعي سيضمن التمثيل الكامل والمتساوي لجميع البلدان، وبالتالي خلق فرص لتسخير الذكاء الاصطناعي في سد الفجوات القائمة بين البلدان المتقدمة والنامية.

وترحب غيانا بإنشاء هيئة الأمين العام الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بالذكاء الاصطناعي، التي أصدرت تقريرها النهائي في أيلول/سبتمبر لمعالجة العجز في الحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي. ومن بين النتائج الموصى بها في التقرير، تتطلع غيانا بفارغ الصبر إلى إنشاء صندوق عالمي للذكاء الاصطناعي. فهذا الصندوق، الذي سيتم تصميمه خصيصا لمساعدة البلدان النامية، سيكون أمرا بالغ الأهمية، خاصة بالنسبة للدول النامية الصغيرة، التي تواجه خطر عدم الاستفادة من الذكاء الاصطناعي بسبب الفجوة الرقمية. ويجب أن نضمن استفادة الجميع من الذكاء الاصطناعي بدلا من تسريع وتيرة عدم المساواة. ولهذا السبب نرحب باقتراح إنشاء شبكة تنمية قدرات الذكاء الاصطناعي لمراكز تنمية القدرات التابعة للأمم المتحدة. ويمكن أن يكون هذا النهج بمثابة حافزا لمواءمة التقدم المحرز في مجال الذكاء الاصطناعي على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، مع ما يترتب على ذلك من آثار إيجابية على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وميثاق المستقبل.

وفي الختام، تقر غيانا بأن التطور السريع للذكاء الاصطناعي ونشره قد بعث على الحماس والقلق في آن واحد. لذلك يجب أن نطور الأطر المبتكرة والشاملة اللازمة لحوكمة الذكاء الاصطناعي والتعاون من أجل ضمان استخدام الذكاء الاصطناعي كقوة للخير والتخفيف من استخدامه الضار. ولذلك، تحث غيانا المجلس على النظر في كيفية النهوض بالتوصيات، بما في ذلك التوصيات المقترحة في جلسة اليوم، من أجل تعزيز هذا العمل بغية صون السلم والأمن الدوليين.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وزير الخارجية بلينكن على ترؤسه هذه الجلسة. وأشكر الأمين العام غوتيريش على بيانه الهام، وأشكر كذلك الأستاذين الجامعيين يان لوكون وفي – في لي على إحاطتيهما الهامتين.

في الوقت الحاضر، ومع تسارع وتيرة تطور الذكاء الاصطناعي وتزايد دوره كعامل تمكين أكثر من أي وقت مضى، أصبح الذكاء الاصطناعي قوة هامة في تعزيز التنمية الاجتماعية والتقدم. إن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي مثل سيف ذي حدين – فإما أن تصبح قوة لتحسين الحوكمة الاجتماعية والأمن الدولي أو مصدر تهديدات للإنصاف والعدالة وخطرا على السلام والاستقرار. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي بشكل مشترك على تعزيز الحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي لضمان تقدم تطوير الذكاء الاصطناعي بما يتوافق مع القيم المشتركة للبشرية وأن يكون الذكاء الاصطناعي آمنا وموثوقا وعادلا وتحت السيطرة.

وما فتئت الصين تستكشف المسار العلمي لتطوير الذكاء الاصطناعي وحوكمته بطريقة مسؤولة. ففي عام 2017، أصدرت الحكومة الصينية خطتها التنموية للجيل الجديد من الذكاء الاصطناعي في إشارة واضحة إلى ضرورة معالجة السمات المزدوجة للذكاء الاصطناعي بهدف منع مخاطره قدر الإمكان. وفي عام 2021، أصدرت الصين مدونة الأخلاقيات للجيل الجديد من الذكاء الاصطناعي، لتدمج الأخلاقيات في دورة حياته بأكملها. وفي عام 2023، أصدرت الحكومة الصينية أول وثيقة تشريعية على الإطلاق في العالم بشأن الذكاء الاصطناعي التوليدي. وما برحت الصين تشارك بشكل بنّاء في الحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي. وفي

تشرين الأول/أكتوبر 2023، اقترح الرئيس شي جين بينغ المبادرة العالمية لحوكمة الذكاء الاصطناعي، التي توضح بشكل شامل موقف الصين في ثلاثة أبعاد – التنمية والأمن والحوكمة. واعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء في دورتها الثامنة والسبعين القرار 311/78 المعنون "تعزيز التعاون الدولي بشأن بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي"، الذي قدمته الصين. وفي وقت لاحق، اقترحت الصين خطة عمل بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي لما فيه الخير للبشرية جمعاء، وشجعت وأنشأت مجموعة الأصدقاء المعنية بالتعاون الدولي في مجال بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي. وفي مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات مجموعة العشرين الذي عُقد مؤخرا في ريو دي جانيرو، شدد الرئيس شي جين بينغ على ضرورة تعزيز الحوكمة والتعاون الدولي في مجال الذكاء الاصطناعي وضمان أن يعمل الذكاء الاصطناعي لما فيه الخير للبشرية جمعاء بدلا من أن يصبح لعبة للأغنياء والأقوياء. وفي إطار عمل مجموعة البريكس، اتفقت الصين والأعضاء الآخرون على إنشاء مجموعة دراسة معنية بالذكاء الاصطناعي لتبادل المعلومات والتعاون التكنولوجي، بهدف صياغة إطار حوكمة للذكاء الاصطناعي وقواعد ومعايير تستند إلى توافق واسع في الآراء.

وبالانتقال إلى التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي، وهي مسألة لها آثار كبيرة على مستقبل البشرية ومصيرها، أثبتت الصين رؤيتها وشعورها بالمسؤولية كقوة كبرى مسؤولة. ففي عام 2021، قدمت الصين ورقة موقف بشأن تنظيم التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي إلى المؤتمر الاستعراضي السادس للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. ونرى أنه ينبغي على جميع الدول، ولا سيما القوى الكبرى، أن تتبنى موقفا حصيفا ومسؤولا تجاه التطوير والاستخدام العسكريين لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وينبغي أن تقيّم إيجابياتها وسلبياتها وعواقبها على حد سواء بشكل شامل. كما يجب أن تحترم بصدق الشواغل الأمنية للبلدان الأخرى لتجنب سوء الفهم والحسابات الخاطئة ومنع حدوث سباق تسلح. ومن الضروري أن يجري تحسين مستمر لسلامة التكنولوجيات ذات الصلة وموثوقيتها وإمكانية التحكم فيها من أجل ضمان خضوعها لسيطرة الإنسان ومناهضة التعسف في منظومات الأسلحة هذه وإساءة استخدامها وانتشارها.

عندما اجتمع رئيسا الصين والولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا في ليما، ذكرا الحوار والتعاون بين البلدين في مجال الذكاء الاصطناعي وأكدا على ضرورة التصدي لمخاطر منظومات الذكاء الاصطناعي من أجل تحسين أمن الذكاء الاصطناعي وتعزيز التعاون الدولي لضمان استخدامه لما فيه الخير للبشرية جمعاء. وشدد القائدان على ضرورة تبني موقف حكيم ومسؤول تجاه تطوير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري. وأكد كلا الزعيمين على ضرورة التمسك بالقرار القائل بأن الأسلحة النووية يجب أن تكون تحت سيطرة البشر. لقد بيّن قانون التطور العلمي أنه من أجل حل المشاكل في مجال العلم والمعرفة والتقدم، ينبغي ألا نبقى مكتوفي الأيدي دون أن نحاول، أو أن نسمح للخوف أن يشل مسيرتنا.

وفي ضوء التطور السريع لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي واستخدامها، تود الصين أن تقدم المقترحات التالية فيما يتعلق بالإجراءات التي ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذها.

أولا، يجب وضع مبادئ توجيهية واضحة. ويجب إيلاء الأمن والتنمية نفس القدر من الاهتمام. ويجب وضع حوكمة ذكية، تعزز التقييم الاستباقي والتحكم في المخاطر وتشجع الابتكار التكنولوجي والاستخدامات السلمية. ولا بد من الالتزام بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ومراعاة المعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، وضمان عدم تحول تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي إلى أداة لشن الحروب والسعي للهيمنة. ولا بد من اتباع نهج محوره الإنسان، والالتزام بالقانون الدولي الإنساني والأخلاقيات الإنسانية الدولية، وضمان الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، والامتناع عن الاستخدام العشوائي لهذه التقنيات أو التعسف في استخدامها أو إساءة استخدامها.

ثانيا، يجب تحسين تدابير الحوكمة. ومن الضروري العمل بنشاط على تطوير تقنيات معقولة ومجدية لحوكمة الذكاء الاصطناعي، وإنشاء منظومات لتقييم المخاطر واختبارها، ووضع إدارة هرمية حسب

الفئة. ويجب وضع القوانين والقواعد واللوائح ذات الصلة وتحسينها. ويجب تعزيز التعليم والتدريب الذي يستهدف الممارسين. ولا بد أن تسير الوقاية على الجبهتين البشرية والتكنولوجية بالتوازي من أجل منع التهديدات النظامية التي تشكلها هجمات القراصنة أو الاحتيال على البيانات، من بين تهديدات أخرى، والحد من مخاطر انتشار الاستخدام العسكري للذكاء الاصطناعي.

ثالثا، يجب تعزيز التعاون الدولي. إن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ليست كعكة يمكن تقسيمها بين مجموعة صغيرة من الأشخاص، وينبغي ألا تحدد حوكمتها العالمية حفنة من الدول. وتعارض الصين بشدة ممارسة فرض قواعد صاغها عدد قليل من الدول على الآخرين أو إنشاء تشكيلات صغيرة تستهدف دولا بعينها. وتعارض الصين بشدة الحواجز التمييزية القائمة على الاختلافات الأيديولوجية، التي تقوض حق جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في استخدام التكنولوجيات الناشئة على قدم المساواة. إن الفصل وبناء مناطق معزولة صغيرة ذات جدران عالية يتعارض مع قوانين اقتصاد السوق، ويقوض النظام الاقتصادي الدولي، ويعطل استقرار سلاسل الإنتاج والتوريد العالمية.

فلا يمكننا أن ننطلق على الطريق الصحيح إلا من خلال تعلم الشرق والغرب من بعضهما البعض، وتنفيذ الحوكمة المشتركة لصالح الجميع، والسعي إلى إيجاد القاسم المشترك الأعظم، وتوسيع نطاق التعاون.

ونظرا لاتساع الفجوات التكنولوجية والرقمية وفي مجال الذكاء الاصطناعي بين بلدان الشمال والجنوب، فمن المهم دعم التعاون، وتعزيز تمثيل البلدان النامية وأصواتها، وتنفيذ التعاهد الرقمي العالمي حتى يمكن لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي أن تفيد البلدان النامية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تصبح الأمم المتحدة، باعتبارها المنظمة الحكومية الدولية الأكثر عالمية وتمثيلا وموثوقية، القناة الرئيسية لحوكمة الذكاء الاصطناعي العالمي وتنسيق القضايا الرئيسية المتعلقة بتطوير الذكاء الاصطناعي وأمنه.

وبصفتها قوة كبرى في مجال الذكاء الاصطناعي، فإن الصين على استعداد لتقديم الدعم الفعال لعمل الأمم المتحدة ذي الصلة والمساهمة في وضع معايير الحوكمة التي تحظى بمشاركة عالمية وتوافق واسع في الآراء.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الولايات المتحدة على عقد هذا الاجتماع الهام في منعطف حاسم، بينما نواجه ما وصفه الأمين العام بجدارة بأنه حقبة تحول ملحمي. ونشكر الأمين العام غوتيريش على ملاحظاته. كما استمعنا بعناية إلى السيد لوكون والسيدة لي.

إن الذكاء الاصطناعي لا يغير حياتنا وعملنا فحسب، بل يغير أيضا نموذج السلام والأمن والمناظر الطبيعية. وعلى الرغم من أن الفرص هائلة – حيث يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في التنبؤ بالنزاعات، وتعزيز حفظ السلام، وتحسين الاستجابات الإنسانية، وتسريع التنمية المستدامة – إلا أن المخاطر كبيرة بنفس القدر.

وهناك ثلاثة تحديات أساسية تواجهنا، هي:

أولا، تهدد الفجوة المتزايدة في الذكاء الاصطناعي بتخلف البلدان النامية عن الركب. فالأمر لا يتعلق فقط بالآلات والخوارزميات – بل يتعلق بالسيادة نفسها، ويتعلق بالأمن والحق المقدس للدول في رسم مساراتها الخاصة.

ثانيا، ينطوي المشهد الرقمي على تهديدات جديدة، حيث يمكن للهجمات العابرة للحدود التي تعمل بالذكاء الاصطناعي أن تلحق الضرر بالمجتمعات، ويمكن للمعلومات التي يتم التلاعب بها أن تسمم العقول.

ثالثا، إن نشر منظومات الذكاء الاصطناعي دون ضمانات كافية قد يؤدي إلى تصعيد النزاعات وتهديد السلم والأمن الدوليين.

ولنكن واضحين: القانون الدولي ليس اختياريا في هذا المضمار الجديد. وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان ليست اقتراحات – فهي تظل أساس أي تطبيقات عسكرية للذكاء الاصطناعي.

وتتعامل الجزائر مع هذه التحديات من خلال مبادرات استراتيجية تربط بين الأمن والتنمية. وتوفر استراتيجيتنا الوطنية للبحوث والابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي للفترة 2020–2030 إطارا شاملا لتطوير الذكاء الاصطناعي المسؤول، بدعم من مجلسنا العلمي الوطني المعني بالذكاء الاصطناعي ومؤسسات التعليم العالي المتخصصة. وفي وقت سابق من هذا الشهر، استضافت الجزائر المؤتمر الثالث للمؤسسات الناشئة الأفريقية، الذي جمع أكثر من 500 مؤسسة ناشئة من 50 دولة أفريقية وأظهر التزام قارتنا الموحد بتطوير نظم إيكولوجية للذكاء الاصطناعي تخدم احتياجات شعوبنا مع احترام الضرورات الأمنية. واستراتيجية الذكاء الاصطناعي القارية للذكاء الاصطناعي في أفريقيا والتعاهد الرقمي الأفريقي ليسا مجرد سياسات – بل هما رؤيتنا للذكاء الاصطناعي كقوة لتحقيق السلام والأمن والتحول الإيجابي.

ولتحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس والاستجابة لتلك التحديات، هناك خمسة تدابير رئيسية هامة، هي:

أولا، إنشاء آليات دولية شاملة معنية بالخبرات الأمنية في مجال الذكاء الاصطناعي، حيث لا تكون البلدان النامية مجرد مراقب بل جهة فاعلة متساوية في صياغة مستقبلنا المشترك.

ثانيا، إنشاء إطار عالمي للذكاء الاصطناعي المسؤول يوازن بين السيادة الوطنية والتعاون الدولي – وليس أحدهما على حساب الآخر.

ثالثا، إطلاق برامج هادفة لبناء القدرات في مجال تعليم الذكاء الاصطناعي وتقييم الأمن، لأن المعرفة لا تساوي القوة فحسب، بل تساوي أيضا البقاء على قيد الحياة.

رابعا، وضع بروتوكولات شفافة للتعاون الدولي في مجال سلامة الذكاء الاصطناعي، لأن الشفافية في العصر الرقمي ليست اختيارية.

خامسا وأخيرا، إقامة بنية تحتية رقمية قوية ودعم الدول النامية في وضع استراتيجيات الذكاء الاصطناعي، لأنه ينبغي ألا تتخلف أي دولة عن ركب هذه الثورة.

لقد حان الوقت – ليس غدا، وليس العام المقبل، بل الآن – لوضع إطار عمل ملزم يمنع إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي العسكري بطرق تنتهك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. دعونا ننظر إلى ما حققناه بالفعل، ألا وهو الموافقة هذا العام على مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة الإلكترونية من قبل اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية، التي يرأسها بلدي، الجزائر. وهذا يدل على أن العمل المتعدد الأطراف الهادف ليس ممكنا فحسب، بل هو أمر حتمي. والخيار أمامنا لا يمكن تجزئته: إما أن نسمح للذكاء الاصطناعي بتعميق أوجه عدم المساواة وخلق كوابيس أمنية جديدة أو أن نسخره كقوة لتحقيق السلام والأمن والتنمية لجميع الأمم.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بالسيد أنطوني ج. بلينكن، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، في مجلس الأمن بصفته رئيسا للمجلس. كما أود أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة الهامة الرفيعة المستوى بشأن الذكاء الاصطناعي وصون السلم والأمن الدوليين. وأشكر السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على إحاطته الثاقبة. ونحيط علما بالمساهمات المتبصرة التي قدمها السيد يان لوكون والسيدة في – في لي.

إن موضوع الإحاطة الرفيعة المستوى اليوم ليس حسن التوقيت فحسب، بل هو أيضا ذو أهمية كبيرة، حيث أننا ندرك الآثار الكبيرة للذكاء الاصطناعي على المشهد العالمي والواقع الحالي. يشمل ذلك قدرته على تحويل المجتمعات والاقتصادات، وبنفس القدر المخاطر التي يشكلها على السلام والأمن، لا سيما عندما يساء تطبيقه في السياقات العسكرية. إن التطور السريع لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، كما هو موضح في نتائج الحوارات الدولية الجارية، بما في ذلك الموجز السياساتي الذي قدمه الأمين العام في تموز/يوليه 2023 والتعاهد الرقمي العالمي المرفق بميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) وقرارا الجمعية العامة اللذان عرضتهما الولايات المتحدة والصين (قرارا الجمعية العامة 265/78 و 311/78)، يطرح فرصا هائلة وتحديات كبيرة على حد سواء. ينطوي الذكاء الاصطناعي على إمكانية معالجة مجموعة واسعة من المسائل العالمية في إطار التنمية المستدامة.

ومع ذلك، مع انتشار الذكاء الاصطناعي على نحو متزايد، يجب أن ندرك أيضا قدرته على زعزعة السلام والأمن في المجالين المدني والعسكري على حد سواء. وفي هذا الصدد، ترى سيراليون أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يؤدي دورا محوريا في الحفاظ على السلام والأمن من خلال تعزيز عملية صنع القرار وتحسين الإلمام بالحالة والتمكين من منع نشوب النزاعات وإدارتها بشكل استباقي. لذلك نؤيد تماما الحوار والمبادرات الدولية الجارية ذات الصلة، بما في ذلك الهيئة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بالذكاء الاصطناعي، والتي تؤكد على أهمية إنشاء نظام بيئي دولي قوي لحوكمة الذكاء الاصطناعي.

وكما أشار مقدمو الإحاطات وأعضاء المجلس الآخرون بالفعل، فإن الذكاء الاصطناعي يحمل في طياته وعودا هائلة للنهوض بالتنمية المستدامة وتحسين الحوكمة وتعزيز السلام. ومع ذلك، فإن نشره غير المنظم قد يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة، وتأجيج النزاعات وتقويض كرامة الحياة البشرية. فبالنسبة للبلدان الخارجة من النزاعات والبلدان النامية التي تسعى جاهدةً للحفاظ على السلام، لا يمكن أن تكون المخاطر أكبر مما هي عليه. والنسبة للقارة الأفريقية، يشكل سوء استخدام الذكاء الاصطناعي مخاطر فريدة من نوعها. ففي معظم أنحاء أفريقيا، حيث لا تزال البنية التحتية الرقمية في طور النمو، هناك ضعف متزايد في مواجهة حملات التضليل المدعومة بالذكاء الاصطناعي، والتي يمكن أن تزعزع استقرار النسيج الاجتماعي الهش وتقوض العمليات الديمقراطية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي العسكرة المحتملة للذكاء الاصطناعي، إذا تُركت دون رادع، إلى تفاقم انعدام الأمن الإقليمي، وتهديد عمليات حفظ السلام وتعريض حماية المدنيين للخطر. وبناءً على ذلك، فإن المبادئ الواردة في بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الذكاء الاصطناعي، الذي تم اعتماده في 13 حزيران/يونيه، لها صدى خاص بالنسبة لسيراليون. ونتفق بشدة على أن الذكاء الاصطناعي ينبغي أن يركز على الإنسان، مع تقديم رفاه الناس على مصالح شركات التكنولوجيا أو الأهداف العسكرية. ويشمل ذلك معالجة المخاوف بشأن التحيز في نظم الذكاء الاصطناعي، وضمان الحق في الخصوصية والحماية من إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال المراقبة وغيرها من أشكال الضبط الاجتماعي.

إن تركيز الاتحاد الأفريقي على التطوير المسؤول للذكاء الاصطناعي وإدارته يتماشى مع إيماننا بأن المجتمع الدولي يجب أن يعمل بشكل استباقي لضمان تطوير الذكاء الاصطناعي ونشره بطريقة تعزز السلام والإنصاف والتعاون العالمي، مع منع إساءة استخدامه. وتشمل الجوانب الرئيسية لبيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الذكاء الاصطناعي تكليف مفوضية الاتحاد الأفريقي بإجراء دراسة شاملة حول تأثير الذكاء الاصطناعي وتداعياته على السلام والأمن والاستقرار والديمقراطية والتنمية في أفريقيا؛ وتعميم الذكاء الاصطناعي في جميع عمليات السلام، بما في ذلك تيسير إدماجه في مبادرات السلام؛ والاستفادة من الذكاء الاصطناعي في الوساطة والمصالحة وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع؛ ووضع أطر عمل للإشراف على الدمج المسؤول للذكاء الاصطناعي في العمليات العسكرية، وضمان الامتثال للمعايير الأخلاقية والقانون الدولي الإنساني، من بين أمور أخرى. لذلك كانت سيراليون ولا تزال تدعم المبادرات على المستويين الدولي والإقليمي التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات والتعاون في الوقت المناسب لضمان نشر واستخدام نظم الذكاء الاصطناعي الآمنة والمأمونة والجديرة بالثقة من أجل التنمية المستدامة والسلام.

من الأهمية بمكان توسيع نطاق مشاركة جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في التحول الرقمي من أجل جني الفوائد والمشاركة الفعالة، بما في ذلك عن طريق بناء القدرات. إن تعزيز أنشطة تبادل المعارف ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بشكل متبادل هو جانب مهم من جوانب تنمية القدرات. علاوة على ذلك، ينبغي ألا يقتصر بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي على نقل التكنولوجيا فحسب، بل يجب أن يشمل أيضا بناء الخبرات المحلية وتعزيز الأطر التنظيمية وضمان امتلاك البلدان للهياكل القانونية والمؤسسية اللازمة لإدارة المخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. وسيتطلب ذلك جهودا منسقة من المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، والهيئات

الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي. لذلك نؤيد إنشاء صندوق عالمي للذكاء الاصطناعي، على النحو الذي اقترحته الهيئة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بالذكاء الاصطناعي، لضمان حصول البلدان النامية على الموارد والدعم التقني اللازمين لدمج الذكاء الاصطناعي بأمان وفعالية في اقتصاداتنا ومجتمعاتنا.

وفي معرض تناول المسألة الرئيسية للإحاطة اليوم حول كيفية إسهام الذكاء الاصطناعي في صون السلام والأمن الدوليين، تود سيراليون التأكيد على النقاط الأربع التالية.

أولاً، فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات ونظم الإنذار المبكر، مع احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، يمكن لخوارزميات الذكاء الاصطناعي تحليل مجموعات بيانات هائلة، بما في ذلك المؤشرات الاقتصادية والأحداث السياسية واتجاهات وسائل التواصل الاجتماعي للتنبؤ بالتوترات والنزاعات المحتملة أو عدم الاستقرار. كما يمكن لنماذج التعلّم الآلي اكتشاف أنماط التوترات المتصاعدة من خلال رصد تحركات القوات أو الاضطرابات التجارية، من بين أمور أخرى. وعلاوة على ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي تحديد المناطق المعرضة لخطر عدم الاستقرار واقتراح التخصيص الأمثل للمساعدات الإنسانية أو موارد حفظ السلام لمنع تصاعد حالات النزاع المحتملة.

ثانيا، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهل الدبلوماسية وحل النزاعات من خلال تحليل البيانات لتحديد مجالات سوء الفهم أو التوافق المحتمل. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي قياس مشاعر الجمهور والقيادات في مناطق النزاع، مما يساعد الوسطاء على تصميم استراتيجيات أكثر فعالية لبناء السلام.

ثالثا، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في تحسين نشر قوات حفظ السلام من خلال تحليل البيانات المتعلقة بشدة النزاع والجغرافيا واللوجستيات. والأهم من ذلك، يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي معالجة المدخلات في الوقت الحقيقي من المدنيين والمنظمات لرسم خرائط لمناطق النزاع وتحركات اللاجئين والاحتياجات الإنسانية.

رابعا وأخيرا، مع ازدياد دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في التطبيقات العسكرية، مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر واضحة على الأمن الدولي، يجب أن يعالج استخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة العسكرية، وخاصة الأسلحة الذاتية التشغيل، المخاوف العميقة المتعلقة بالمساءلة، واحتمال التصعيد غير المقصود، والامتثال لقانون استخدام القوة والقانون الدولي الإنساني. وينبغي أن يكون التطبيق العسكري للذكاء الاصطناعي محكوما بمعايير دولية واضحة تعطي الأولوية للإشراف البشري وتلتزم بالقانون الدولي الإنساني. ولا بد من أن تكون هناك شفافية وحوار ومشاركة متعددة الأطراف بشأن هذه المسألة لضمان عدم مساهمة الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري في زعزعة الاستقرار أو تآكل المعايير الدولية.

في الختام، تؤيد سيراليون تأييدا تاما الاستخدامات السلمية للذكاء الاصطناعي، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز مبادرات بناء السلام والحفاظ على السلام. وهذا هو السبب في تعاوننا مع سلوفينيا وسويسرا في الدعوة إلى العمل المشترك لتنفيذ خطة الأمين العام الجديدة للسلام خلال رئاستنا للمجلس في آب/أغسطس. وفي هذا السياق، دعت الدول الثلاث المذكورة أعلاه المجلس، خلال رئاسة سويسرا له في تشرين الأول/أكتوبر، إلى التصرف في وقت مبكر وإدارة حالة عدم اليقين، من خلال التماس مشورة الخبراء والتعاون مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية لتزويد المجلس بالمعلومات القائمة على الأدلة وغير ذلك من المساعدات ذات الصلة للمساعدة في منع نشوب النزاعات. وفي نهاية المطاف، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في هذا الصدد.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته. كما أشكر السيد لوكون والسيدة لي على مشاركة وجهات نظرهما.

اعتبرت سلوفينيا أن من المهم جدا أن يُسمع صوت الجميع، بما في ذلك صوت القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، التي هي محركات التطور والتغيير السريع، في مداولاتنا حول التقنيات الرقمية والناشئة.

إن نطاق ثورة الذكاء الاصطناعي لا يتجلى فحسب في تأثيرها على نسيجنا الاجتماعي واقتصاداتنا وعلومنا، وبشكل متزايد على

الحروب، ولكن أيضًا في الجهود الموازية لإرساء حوكمة فعالة. وباتخاذ قرارين للجمعية العامة بشأن الذكاء الاصطناعي بتوافق الآراء (قرارا الجمعية العامة 78/265 و 78/311) واعتماد التعاهد الرقمي العالمي (قرار الجمعية العامة 1/79، المرفـق الأول) في وقت سابق من هذا العام، أدركت الأمم المتحدة صلاحيتها الفريدة في مجال الدعوة إلى عقد الاجتماعات وأخذت زمام المبادرة في الحوار العالمي بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي، إلى جانب مبادرات مختلفة أخرى. وعلاوة على ذلك، يجري عن حق عمل مهم داخل الأمم المتحدة فيما يتعلق بإقامة حوار عالمي حول حوكمة الذكاء الاصطناعي. فقد أصبحت حوكمة الذكاء الاصطناعي ضرورية بشكل متزايد للاستقرار العالمي وتتطلب مشاركة شاملة للجميع متعددة الأطراف على جميع المستويات، بما في ذلك داخل مجلس الأمن.

وكما أشار الأمين العام، فإن الذكاء الاصطناعي يمثل أكبر فرصة وفي الوقت نفسه تهديدًا وجوديًا. وعندما يتعلق الأمر بالاستقرار العالمي، يمكن تسخير الذكاء الاصطناعي بشكل إيجابي، على سبيل المثال، لدعم جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام. ومن ناحية أخرى، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يُمكِّن من إثارة التهديدات المعقدة والعابرة للحدود، مثل العمليات السيبرانية، وحملات التضليل، والمحتوى المتطرف الذي يتسم بالعنف والدعاية الإرهابية. ويمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتأجيج انتشار الأسلحة ذاتية التشغيل، مما يزيد من تعقيد الجهود المبذولة لضمان الرقابة والمساءلة. لذلك نعتقد اعتقادا راسخا أن الدور الأساسي للمجلس في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين يستلزم التصدي للمخاطر المتعلقة بالذكاء الاصطناعي لضمان تصميم الذكاء الاصطناعي وتطويره ونشره واستخدامه بما يتوافق تمامًا مع القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن المخاطر ليست مسألة تكهنات أو مسألة بعيدة؛ فهي حقيقة واقعة في النزاعات المعاصرة، كما هو الحال في غزة، حيث تشير التقارير إلى استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة لتحديد الأهداف، لا سيما في المناطق السكنية المكتظة بالسكان، مما يؤدي إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو إلى إدماج المناقشات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في المجلس، بما في ذلك من خلال جلسات إحاطة مثل هذه الجلسة لضمان إيلاء الأعضاء للاهتمام وتقديم استجابات لتلك المخاطر ضمن ولايات المجلس الحالية وغيرها من المسائل الجغرافية والمواضيعية. ومن خلال تعزيز أوجه التآزر لتعزيز حوكمة الذكاء الاصطناعي من أجل السلام والأمن الدوليين، نؤكد من جديد على الدور التكميلي للمجلس في دعم الجهود المبذولة في الجمعية العامة وغيرها من المحافل المعنية بحوكمة الذكاء الاصطناعي.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر اليابان رئاسة الولايات المتحدة على مبادرتها بتنظيم جلسة اليوم. كما أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيد يان لوكون والسيدة في – في لي على مداخلاتهم المفيدة والثاقبة.

لدينا فهم مشترك بأن الذكاء الاصطناعي يوفر فرصاً ومخاطر على حد سواء. واعتمادًا على كيفية استخدامه، يمكن أن يجلب الرخاء أو يشكل تهديدًا للبشرية. يمكن أن يؤدي الاستخدام غير المسؤول للذكاء الاصطناعي في المجال العسكري إلى اندلاع النزاعات وتصعيدها. ويمكن أن يؤدي سوء استخدام الذكاء الاصطناعي إلى انتشار المعلومات المضللة والترويج لها، وبالتالي تقويض الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان. وفي المجال غير العسكري، يجب أن نضمن أن يكون الذكاء الاصطناعي آمنًا ومأمونًا وجديراً بالثقة، مع تعظيم إمكاناته وتخفيف مخاطره. ويجب أن تكون سيادة القانون والأمن البشري بمثابة مبادئ أساسية عندما نطور الذكاء الاصطناعي ونستخدمه بمسؤولية. تتبع اليابان استراتيجية للذكاء الاصطناعي تؤكد على مجتمع تُحترم فيه كرامة الإنسان. ومن الضروري أيضًا سد جميع الفجوات الرقمية حتى تتمكن جميع البلدان والشعوب من الاستفادة من الذكاء الاصطناعي من دون أن تتخلف عن الركب. وينبغي تعزيز التعاون الرقمي، بما في ذلك بناء القدرات وتطوير البنية التحتية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.

ومن هذا المنظور، شاركت اليابان في تقديم قرار الجمعية العامة 265/78، الذي اتخذ في آذار/مارس، والذي كان خطوة كبيرة إلى الأمام. وأود أن أشكر مرة أخرى الولايات المتحدة على قيادة هذا الجهد. كما أن التعاهد الرقمي العالمي الذي تم اعتماده في أيلول/سبتمبر (قرار الجمعية العامة 1/79، المرفـق الأول) سيكون بمثابة دليل للسياسات العامة للجهود المستقبلية.

وفيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي في المجال غير العسكري، نرى أن هناك حاجة متزايدة لإجراء مناقشات عالمية حول حوكمة الذكاء الاصطناعي. ومن المهم أيضًا ضمان التوفيق التشغيلي بين أطر حوكمة الذكاء الاصطناعي المختلفة. وفي إطار عملية هيروشيما للذكاء الاصطناعي، التي أُطلقت العام الماضي بمبادرة من اليابان، تم وضع المبادئ التوجيهية الدولية لجميع الجهات الفاعلة في مجال الذكاء الاصطناعي ومدونة قواعد السلوك الدولية للمنظمات التي تطور أنظمة الذكاء الاصطناعي المتقدمة. ونحن نعمل الآن على تعزيز تنفيذها، بما في ذلك من خلال مجموعة أصدقاء هيروشيما للذكاء الاصطناعي، وسنواصل التعاون للتوصل إلى ذكاء اصطناعي آمن ومأمون وجدير بالثقة.

ولضمان الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، ينبغي تنفيذ التدابير المناسبة طوال دورة حياة قدرات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري. إن التزامنا باحترام المبادئ التي تتمحور حول الإنسان وتطبيق الالتزامات القانونية الدولية، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، أمر ضروري. ومن هذا المنطلق، تدعم اليابان مبادرات قمة تسخير الذكاء الاصطناعي المسؤول في المجال العسكري والإعلان السياسي بشأن الاستخدام العسكري المسؤول للذكاء الاصطناعي وخاصية التشغيل الذاتي. فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، ينبغي أن يواصل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل الاضطلاع بدور محوري. وستساهم اليابان بنشاط وبشكل بنّاء في التعاون الفعال من أجل التنفيذ من قبل المجتمع الدولي بأسره.

في الختام، للذكاء الاصطناعي تأثيرات واسعة ومتنوعة بطرق غير متوقعة. وكما جرى الإعراب في الإحاطة الرفيعة المستوى في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9753)، يجب من الآن فصاعدا على مجلس الأمن أن ينظر بشكل منهجي في تأثير التطورات العلمية والتكنولوجية على السلام والأمن الدوليين.

رفعت الجلسة الساعة 11/50.